UNIVERSAL
LIBRARY

OU_234867

UNIVERSAL
LIBRARY

ومن يتوكل على الله فهو حسبه

الحمد لله العلي الذي جلت نعمائه وعمت آلائه قد وافق لنا الزمان لطبع هذه النسخة التحفة

والرسالة الغريبة من تصنيفات جامع العلوم الاجلة خازن الفنون السنية

السمية عالم المعقول والمنقول حاوي الفروع والاصول مولانا جلال الدين الدواني

حاشية مير زاهد مع ملا جلال

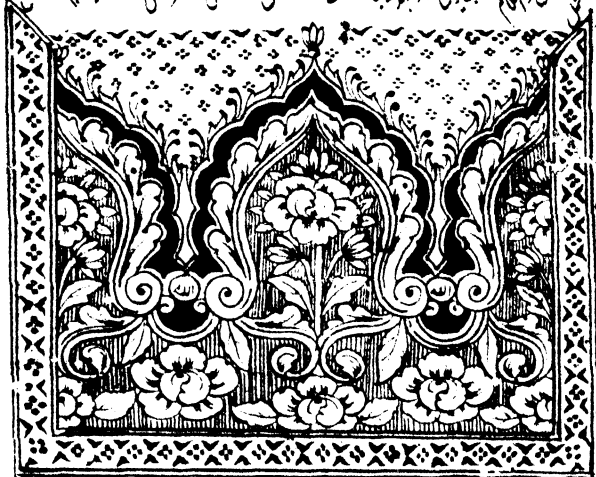
١٢٦٤ هجري

بتحشية قدوة العالمين العاملين الملا محمد زاهد رحمه الله الذي اتسق وضعه بتصحيح العالم

العديم النظير فضل فضلاء العالم والنحارير كريم الحسب شريف النسب خلاصة

آل رسول الثقلين مقتدانا وسيدنا المفتي سيد محمد حسين دام ابنائه علمه ظاهرة ونوره باهرة

في المطبعة العلوية المنسوبة الى علي بخش خان



بسم الله الرحمن الرحيم

تهذيب المنطق والكلام وتوشيحه بذكر المفضل المنعام
وترشيحه بالصلوة والسلام على صفوة الانام وآله وصحبه
الغرّ الكرام وبعد فهذه عجالة نافعة وعلالة رائعة
تروى غليل طالبي صناعة الميزان وتشفي عليل السائلين
مساق البرهان ولم التفت الى ما اشتهر فالحق احق بأن تتبا
ولم اجمد على ما ذكر فمسلك النظر اتساع بل محضت النصح
ومحضت عن بنت الحق الصريح وانيت بتحقيقات خلا عنها الز

الزبر المتداولة واشرت الى تدقيقات لم تحوها الصحف
المتطاولة المتناولة مع انى اعملتها بالاستعجال على
طريق الارتجال حال اشتغال بعض من له توقد في الذكاء
والاشتعال وفقه الله للاستكمال ورقاه الى
معارج الكمال بمنطق التهذيب الذى هو العلم في
رشاقة الترتيب فليسعد بها كل ذكي ويضن بها كل
غبي غوي ولئن ردها القاصرون سيقبلها الماهرون
وان ذمها الجهلة فسوف يحمدها الكملة هذا وعلى الله
وانه خير من اعان لا نعبد ولا نستعين الا اياه و
لا حول ولا قوة الا بالله **قوله** الحمد لله هو
الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل المراد بالا
ختيارى لانه صفة للفعل وهو بالاختيار كذا ذكره
المصنف في حاشيته الكشاف والمدح يعم الاختيارى

وغيره يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يوصف بها

وقيل المدح ايضا مخصوص بالاختياري ومثال اللؤلؤ

مصنوع وقيل الحمد يعم الاختياري وغيره كالمدح الا

يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا بخلاف الممدوح عليه

لانه اعم فتامل قوله الذي هدانا قيل اللام للاستحقاق

الدلالة على ما يوصل الى المطلوب وقيل بل الدلالة الموصلة

الى المطلوب ورجح الاول ونسب الثاني الى البعض و

بقوله تعالى وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ والاول منقوض

ايضا بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت واحتمال

التجوز مشترك والمناقشة في امتناع حمله على هذا

مجال فتامل قال المصرحمه في حاشية الكشاف ما

حاصله انها يتعدى بنفسه وبالى وباللام ومعناها

الاول الايصال وعلى الثانيين اراءة الطريق فافهم

قوله سواء الطريق الى الطريق المستوى والصراط المستقيم

والمراد به نفس الامر عموما وذلك ان تخصيصه بالاسلام لكن

الاول اسبب قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق التوفيق جعل الاسباب

موافقة للمطلوب ثم خص بالخير حاصله توجيه الاسباب

باسرها نحو المسبب وقوله لنا الظاهر فيه سر حيث المعنى

تعلقه برفيق لكن اللفظ لا يساعده لامتناع تقديم ما

فى حيز المضاف اليه عليه ولان المعمول لا يقع لاحيث يصح

وقوع العامل فاما ان يتعلق بسحقا وفى يفسره المذكور

او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه رائحة من الفعل

تحاذاة ما ذكره المصنف فى قول صاحب التلخيص اكثرها للاصول

جمعا واما تعلقه بجعل فركيك من حيث المعنى كما لا يخفى

على من له فطرة سليمة وفطنة قوسية قوله والصلوة على من اله

هدى قيل هو مصدر بمعنى اسم الفاعل والظاهر انه اسم للحاصل بالمصدر

اطلق عليه مبالغة قوله وهو بالاهتداء حقيق سعيد مبني
للمفعول اى بان يهتدى به قوله ونوع به الاقتداء يليق
مصدر مبني للمفعول اى بان يقتدى به قوله به متعلق
بالاقتداء ولا يليق تعلقه يليق فافهم قوله وعلى اله واصحابه
سعدا في مناهج الصدق بالتصديق متعلق بسعدا والباء للسببية قوله
للحق بالتحقيق يحتمل تعلقه بسعدا والباء للسببية كما سبق في قوله بالتصديق فالمعنى
معارج الحق وبلغوا اقصاه بسبب التحقيق والايقان ويحتمل
الاستقرار والمعنى هذا الحكم محقق لا ريب فيه فاندفع قوله
وبعده فهذا اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن سواء كان وضع
الديباجة قبل التصنيف او بعده اذ لا حضور للالفاظ المرتبة ولا
لمعانيها في الخارج كما قيل من انه الكاتب وضع الديباجة بعد التصنيف
فالاشارة الى الحاضر في الخارج لا يستقيم الا بان يراد به الاشارة
الى نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون معانيها ودون

دون المركب من الاثنين والثلثة منها ولا يخفى انه
لا يناسب هذا المقام للاخبار عنه بغاية تهذيب الكلام
الا ان يحمل على المجاز تسمية للمعبر باسم المعبر عنه وفيه نظر
بعد لا يخفى على المستيقظ لان الحاضر من النقوش لا
يكون الا شخصيا ومن البين انه ليس المراد وصف ذلك الشخص
ولا تسمية ذلك الشخص بذلك الاسم بل الغرض وصف نوعه
وتسمية ذلك الاسم وهو النقوش الكتابي الدال على تلك
الالفاظ المخصوصة الموضوعة بازاء المعاني المخصوصة
اعم من ان يكون ذلك الشخص او غيره مما يشاركه في ذلك
المفهوم ولا شك في انه لا حضور لهذا الكلي في الخارج
فالاشارة الى الحاضر في الذهن احسن على جميع التقديرات
ومن ههنا علمت ان ما سمى الكتب من اعلام الاجناس عند التحقيق
فتفطن لتوله غاية تهذيب الكلام اى هذا الكتاب كلام مهذب غاية

التهذيب وتصنيف هذا الكتاب غاية تهذيب الكلام

والثاني انسب كما مر وتوجيهه الاول لا يخفى قوله في

المنطوق والكلام اي في تنقيحهما او تبيينهما بيانا واضحا خاليا

عن الحشو والتطويل والظرفية مجازية تشبيها للشمول العموي

بالشمول الظرفي واستعارة لفي الموضوعة للثاني للاول قوله

وتقريب المرام اي هذا مقرب على صيغة اسم الفاعل

غاية التقريب للمرام الى الافهام ويحتمل ان يكون التقرير

معطوفا على التحرير المعنى هذا غاية تهذيب الكلام في تقرير

المقاصد اي سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب قوله

يحتمل ان يكون بيانا للمرام والتعلق بالتقريب بعيد

قوله عقائد الاسلام الاضافة بيانية او لملابسة ويمكن ان يراد

بالاسلام اهله على طريق المجاز المرسل او مجاز الحذف قوله

جعلته تبصرة لمن حاول التبصر معنى اسم الفاعل مبصر وكذا تذكرة

قوله لدى الافهام وتذكرة لمن اراد ان يتذكر هن ذوى الافهام اى
تفهيم الناس قوله سيما الولد الاعز الحق الحرى بالاكرام سيما
حبيب الله عليه التحية والسلام لا زال من التوفيق قوام من التأييد
عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام السنى بمعنى المثل يقال هما
سيان اى مثلان ومعنى لا سيما لا مثل ما زائدة او موصوف له
او موصوفة هذا اصله ثم استعمل بمعنى التخصيص وقد يحذف
فى اللفظ لكنه مراد وعده النحاة من كلمات الاستثناء وحقيقة
انه لو استثناء عن الحكم السابق ليحكم عليه على وجه اخر على
جنس الحكم السابق وفيما بعده ثلثة اوجه الرفع على كونه خبر
مبتداء محذوف او مبتداء خبره محذوف والجملة صلة ما
صفته والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة وكلمة ما
على الاخيرين وقد روى على الاوجه الثلثة قول امرء القيس
فى بداءة جلجل قوله القسم الاول فى المنطق لقسم اول هو الطرف الاول



من الكتاب على معانيه التي سبقت الاشارة اليها من النقوش المخصوصة
والمعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة او اليها من
ثنائية
منها او من ثلثية منها فمعانيها المحتملة سبعة احاد وثنائية
وواحد ثلاثي وعلى التقادير فالظرفية في قوله في المنطق مجانية اقامة
للشمول العموم مقام الشمول النظري اما بحسب الوجود فقط وهو فيما
سواء المعنى الثالث او بحسبه الصدق وهو فيه وفي المعنى الثالث خاصة يكون
من قبيل كون الجزء في الكل بناء على ان المنطق عبارة عن مجموع المسائل
قوله مقدمة بكسر الدال ارفعها مسايذكر قبل الشروع في المقاصد
به ونفعه فيها هي مقدمة الكتاب واما مقدمة العلم فهي ما يتوقف عليه
الشروع في مسائله وهي معرفة حده وغايته وموضوعه فمقدمة الكتاب
هي طرف من الكلام ومقدمة العلم هي الادراكات التي تتوقف عليها ادراكات
مسائل العلم فالمبين هو مقدمة الكتاب ادراكات مبنيها مقدمة العلم
فلا يرد ما قيل ان المصنف جعل الامور الثلثة في المطول نفسها مقدمة العلم

لشيء في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لأنه انما جعل هنا بيان الأمور الثلثة

مقدمة للكتاب لا ادراكاتها وجعل في المطول نفسها مقدمة العلم والمراد

ادراكاتها الا انه تسامح في العبارة قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء

عند العقل لم يقل حصول صورة الشيء في العقل لما فيه من المسامحة حيث

ان العلم هو نفس الصورة لأنه من مقولة الكيف على الاصح لا الحصول الذي

نسبة بين الصورة والعقل [illegible] الصورة المطابقة

فلا يشمل الجهليات المركبة ولا يخرج عنه العلم بالجزئيات المادية عند

من يقول بارتسام صورها في القوى والآلات دون نفس النفس والمراد

مطلق الصورة الحاضرة عند المدرك سواء كانت عين ماهيته وهو

في التصور بالكنه او غيرها وهو غيره وسواء كانت تلك الصورة

غير الصورة الخارجية وهو في العلم الحصولي او عينها وهو العلم

الحضوري وسواء كانت في ذات المدرك كما في علم النفس بالكليات

او في غيرها كما في علمها بالمحسوسات وسواء كانت عين المدرك كما في

علم البارئ تعالى بذاته او غيره كما في علمه تعالى بسلسلة الممكنات
وقد يخص ههنا بالعلم الحصولي والحادث معللا بان الانقسام
الى البديهة والكسبية انما يجري فيهما ولا حاجة اليه وان
الانقسام يجري في المطلق وان لم يجر في كل نوع منه على انه
اللفظ من غير ضرورة داعية اليه مع ان التعميم انسب بقواعد الفن
قوله ان كان اذعانا للنسبة فتصديق عدل عن العبارة المشهورة
للمتقدمين هي ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة لانه يدخل
فيها التخييل فانه ادراك لوقوع النسبة او لا وقوعها وكذا الشك
والوهم ضرورة ان المدرك في جانب الوهم هو الوقوع واللاوقوع
الا ان تلك الادراكات ليست على وجه الاذعان والتسليم
بل على سبيل التخييل والتجويز وفي هذا اشارة الى التحقيق المرام
في هذا المقام هو ان التصديق نوع اخر من الادراك مغاير للتصور
ذاتيا الا باعتبار المتعلق كما يشهد به الرجوع الى الوجدان وان التصور يتعلق بما



بانه لو كان الكل من ...

لما لم يكن ... لما احتيج الى ...

ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب الجميع ...

حدوث النفس على ما هو المشهور لا يتم الا بدعوى البداهة

في طرفي ... من الدليل اطرافه ذلك بما في نفي نسبية الكل فلا

الى العلم ... من دعوى البداهة في ثبوت الاحتياج الى

الفكر وذلك بعينه دعوى البداهة في عدم بداهة الكل

فظهر ان الاستدلال يؤل بالاخرة الى دعوى البداهة في المطلوب

فليكتف به اولا فافهم ذلك فانه مما لا تجده من غيرنا وامثاله

من امثال نظائره المنثورة في هذه الحواشي قوله الضرورة والاكتساب

المشهور في تعريف الضروري والنظري ما يتوقف حصوله

وما لا يتوقف حصوله عليه ...

الا يمكن حصوله الا ... بالحدس لا ...



حصول ذلك لم الغير هذا الطريق سلمنا ذلك لكن

امكان حصول هذا العلم المخصوص بغير الكسب فان سلم

الاصحاب الكسب على العلم الحاصل بالحدس بالشخص ومن عرفهما

بما احتاج في تحصيله الى نظر وفكر وما لا احتاج فيه اليه فالا

عليه اهون فان لفاقد القوة القدسية حدسي فاقد يصدق

عليه انه يحتاج في تحصيله الى الفكر قطعا فكان هذا المعنى

هو المراد من عرفهما بالتوقف وعدمه ومن هذا البحث يعلم ان النظرية

والبديهة تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات فتأمل قوله

وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول لما كان معرفة القسم الثاني

بل القسمين موقوفا على معرفة النظر عرفه والملاحظة هو التوجه

نحو المعلوم كما يظهر لك اذا حصل صورة شيء فيك والتفت

اليها وربما تتخلف الملاحظة عن حصول صورة الشيء

فالملاحظة غير ذلك الشيء كما في معاني الرسالة وغيرها فالنظر

عن المعلوم كما يظهر من ان احصل لديك صورة الشيء

والتفت اليه بها وربما يتخلف لمة الملاحظة عن حصول

صورة الشيء بان يجعل تلك الصورة آلة لملاحظة غير ذلك

الشيء كما في معاني الحروف وغيرها فالنظر هو توجه النفس

والتفاتها الى المعقول اي ما حصل صورته في العقل لتحصيل

امر مجهول تصورا كما ... مه قول والمجهول اي تصديقا

واحدا كان المتصور كما في الحد بالفصل وحده والرسم

بالخاصة وحدها او كثيرا كما في غيرهما واعلم ان النظر

والفكر كالمترادفين على ما قاله ناقد المحصل والمشهور في

تعريفهما ترتيب امور معلومة للتادي الى مجهول واورد عليه

بانه يخرج عنه التعريف بالمفرد كالفصل وحده والخاصة وحدها

والجواب بان المعرف يجب ان يكون معلوما بوجه ما فالتعريف بالمفرد ... بعض حسن

... شيء له وجه والمفرد ايضا ان المعرف بالمفرد انما يكون بالمشتق

وهي مركبة من حيث اشتمالها على الذات والصفة اه

انها اعم حسب المفهوم فلا بد من قرينة مخ

من المشتق والقرينة او بما قال الشيخ من ان

التعريف به بذل جناح لا يتم بعضه ويقضي بعضه

فلذلك عدل المصنف الى هذا التعريف لشموله جميع افراد

بلا كلفة اه كان بالفعل او بالقوة معلوما كان او مظنونا

او مجهولا بالجهل المركب ثم اعلم ان المراد

نحو العلوم قصدا كما ينبه عليه السياق سيشير قدس سره اليه

فلا ينتقض بتعقل المبادي المرتبة دفعة في الحد

ليس بقصد النفس واختياره بل يستتبع له بغير اختياره اما

بعقيب شوق او تعب او بدونه فافهم قوله وقد يقع فيه الخطأ

احتيج الى قانون تعصم عنه وهو المنطق اي قد يقع

كما تشاهده منا ومن غيرنا اذ لما تناقض

على الافكار فاحتيج الى قانون اى قاعدة كلية يستنبط منها

الاحكام الجزئية يعصم ذلك القانون الذهن عن الخطأ اذا روعي

وهذا تقرير كاف لا حاجة فيه الى اثبات عدم نفاية الفطرة الا

في التمييز بين الخطأ والصواب اذ وقوع الخطاء في الفكر كاف في

استلزام الاحتياج الى العاصم على انه لو كفت لم يقع الخطأ

وقوعا شايعا [illegible] الحقيقية والهيئة الاستقلالية

الاسم [illegible] نظرية المنطق وبداهته اذ لا حاجة

اليه في بيان الحاجة فان قلت وقوع الخطأ بالفعل انما يستلزم

الاحتياج الى معرفة الطرق الفكرية وموادها على وجه الجزئي

لا على وجه الكلي فانه ما لم يعرف الطرق الجزئية لا يحصل التميز

بين الخطأ والصواب ولئن تنزلنا عن ذلك فنقول انما ثبت

الاحتياج الى معرفتها اما على الوجه الكلي او على وجه [illegible] اي

فلا يثبت الاحتياج الى [illegible] من المنطق فلا يتم التقريب قلت وقوع الخطأ

14

بالفعل بما تُلِيَ من عدم بداهة جميع تلك الطرق والآراء وعلى

بيان ان العلم اليقيني بالجزئيات النظرية انما يحصل بالتبيا

فقد ثبت الاحتياج الى القانون في اكتساب المطالب في الجملة

ولا نعني بالاحتياج ههنا الا هذا القدر وفيه نظر وأجوبة

قوله وموضوعه موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية

اي يرجع البحث فيه اليها وهي الخارج المحمول الذي يلحق الشيء لذاته

او لما يساويه على ما ذكره المتأخرون وذلك البحث اما بان يجعل

موضوع العلم بعينه موضوع المسألة او يثبت له ما هو عرض ذاتي له

الطبيعي في قولهم كل جسم فله حيز طبيعي او بان يجعل نوعه موضوعا

ويثبت له ما هو عرض ذاتي له كالحيوان في قولهم كل حيوان فله قوة اللمس

لا يقبل الخرق والالتيام او يثبت له عرضه ما العرض الاعم بشرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع

[illegible] به قد استنزل الفقهاء كل مسكر حرام او يجعل عرضه الذاتي موضوعا

ويثبت له العرض الذاتي او ما يلحقه لامر اعم بالشرط المذكور في قولهم كل متحرك

متحركة بحركتين مستقيمتين لا بد وان يسكن بينهما فالحق ما
عرفت [illegible] الثانية مجمل تفصيله ما ذكرناه اذ لا ريب في انه
يبحث في العلوم عن الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم
كما هو شأن كل ما من علم الا ويوجد فيه ذلك كما يظهر لمن تتبع
نص الشيخ في الشفاء بعد ما عرف موضوع الصناعة بما يبحث فيها
عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها على ان المسائل
هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او
لانواعه او عوارضه ويمكن ان يكون قوله عن الاحوال المنسوبة اليها
اشارة الى المحمولات التي ليست اعراضا ذاتية لنفس موضوع العلم
كما مر تفصيله واما تعريف المتأخرين حيث لم ياخذوا فيه
الا الاعراض الذاتية للموضوع فاما محمول على المسامحة
اعتمادا على ما فصل في مقامه او مبني على الفرق بين محمول العلم
ومحمول المسئلة كما فرق بين موضوعيهما فيكون محمول العلم ما يحمل عليه

٢١

بالفعل يستلزم عدم بديهة جميع تلك الطرق وانما وعدم
بيان ان العلم ليقيني بالجزئيات النظرية انما حصل با
فقد ثبت الاحتياج الى القانون في اكتساب المطالب في الجملة
ولا نعني بالاحتياج هٰهنا الا هذا القدر وقد نظر له جواب
قوله وموضوعه موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
اي يرجع البحث فيه بالذات وهي الخارج المحمول الذي يلحق الشيء لذاته
او لما يساويه على ما ذكره المتأخرون من ذلك البحث ما بان يجعل
موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة او يثبت له ما هو عرض ذاتي له كالجسم
الطبيعي في قولهم كل جسم فله حيز طبيعي او بان يجعل نوعه موضوع
ويثبت له ما هو عرض ذاتي له كالحيوان في قولهم كل حيوان فله قوة للمس والفلك
لا يقبل الخرق وله التيا او يثبت له ما يعرض لامر اعم بشرط ان يتجاوز في العموم موضوع العلم
ح به بنا قد استدل كثير من الفقهاء كل مسكر حرام واجماعه فيه موضوع المسئلة
ويثبت له العرض الذاتي او ما يلحقه لاحد اعم الشرط المذكور في قولهم كل متى

متحرك بحركتين مستقيمتين لا بل وان يسكن بينهما فان العلم ما يبحث فيه
عن عوارضه الذاتية مجمل تفصيله ما ذكرناه اذ لا ريب في انه
يبحث في العلوم عن الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم
كما مر بل ما من علم الا ويوجد فيه ذلك كما يظهر لمن تتبع
نص الشيخ في الشفاء بعد ما عرف موضوع الصناعة بما يبحث فيها
عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها على ان المسائل
هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او
لانواعه او عوارضه ويمكن ان يكون قوله عن الاحوال المنسوبة اليها
اشارة الى المحمولات التي ليست اعراضا ذاتية لنفس موضوع العلم
كما مر تفصيله واما تعريف المتاخرين حيث لم يأخذوا فيه
الا الاعراض الذاتية للموضوع فاما محمول على المسامحة
اعتمادا على ما فصل في مقامه او مبني على الفرق بين محمول العلم
ومحمول المسئلة كما فرق بين موضوعهما فيكون محمول العلم ما يحمل عليه

المسائل على طريق الترديد مثلاً امتناع الحركة والسكون مع
المحمولات التي يقابله اذا اخذ على وجه الترديد كان ذاتياً
للجسم الطبيعي فانه لا يخلو عن احدهما فان قلت لا حاجة الى ذلك
اذ المعتبر في العرض الذاتي شموله لجميع افراد الموضوع اما على
سبيل الانفراد او على سبيل التقابل وكل من محمولات المسائل
مع مقابلاتها اعني المحمولات لمسائل الاخر شامل لجميع افراد
موضوع العلم فيكون عرضاً ذاتياً له قلت قد صرح الشيخ وغيره
على ان ما يلحق الشيء لامر اخص وكان ذلك الشيء محتاجاً في لحوقه
الى ان يصير نوعاً متهيأ لقبوله ليس عرضاً ذاتياً له فان قلت لم
يجعله الشيخ خارجاً عن العرض الذاتي مطلقاً كيف وقد مثل
العرض الذاتي الشامل على سبيل التقابل بالاستقامة والانحناء
والزوجية والفردية مع انه قد حقق ان المستقيم والمنحني
مختلفان نوعاً فكذا الزوج والفرد بل نشأ اخرجه عن القسم المختص على

على الاطلاق حيث قال في الفصل الرابع من المقالة الثانية
من الشفاء والقسمة المستوفاة الاولية اما ان يكون بفصول
واما ان يكون بعوارض هي للجنس ايضا اولية مثل كل كم اما مساو
او غير مساو وقولنا كل جسم اما متحرك او ساكن واما بعوارض
لا تكون للجنس اولية وان كانت القسمة بها اولية وذلك اذا كانت
العوارض انما تعرض للجنس اولا اذا صار نوعا معينا مثل قولنا
كل عدد اما زوج واما فرد فالزوج والفرد ليسا بعارضين للعدد اولا
بل ما لم يصر العدد نوعا معينا لم يكن زوجا او فردا لان الزوج والفرد
عوارض لازمة لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى الضاحك وغير
الضاحك النوعية
لان هذه عوارض تعرض للانسان وغيره بعد ان قام طبائعها
ولا يمكن طبيعة الجنس في ان تعرض له شيء من هذه العوارض فهي من حيث
القسمة اليها جنس واما بذاتها فليست اولية قلت هذا الكلام
تصريح بان عد الشامل على سبيل التقابل من الاعراض الذا

مسامحة وان العرض الذاتي ههنا بالحقيقة هو القسمة لا كل واحد
من القسمين ولا شك ان البحث لم يقع صريحا في شيء من المسائل
عن المفهوم المجرد بين القسمين الذي هو العرض الذاتي ههنا
بالحقيقة فلا بد من ان يصار الى ما ذكرنا من المسامحة
قد شرط الشيخ في التشاصل على سبيل التقابل ان لا يخلو الموضوع
عنه وعن مقابله بحسب المضادة او بحسب العدد الذي يقابله
خصوصا مثل الخط بالنسبة الى الاستقامة والانحناء والعدد
بالنسبة الى الفردية والزوجية وقال ما يخلو الموضوع عنه
لا الى مقابل مثله بل الى سلب فقط فهو عرض غريب
حاصل كلامه انه لا بد من ان يكون مع ضد او عدم شامل لا
لافراد الموضوع وتلك المحمولات ربما لا يكون بينهما تقابل
التضاد لا العدد والملكة كما في الاحوال المخصوصة بانواع الجسم
من الافلاك والمعادن والنبات والحيوان اذ المراد بالتضاد ههنا

بعين الحقيقة والذي يدل عليه انه قال القسمة الاولية تامة

الذاتية حيث يطلب بتقابل نقول لنا كل خط اما مستقيم او منحنٍ

وكل عدد اما زوج او فرد وقد تكون بغير تقابل كقولنا ان من

الحيوان ما هو سابح ومنه ماش ومنه زاحف ومنه طائر فقد

جعل القسمة الاخيرة لا على سبيل التقابل مع تحقق التضاد المشهوري

بين الاقسام ولقد اشبعنا الكلام وقد بقي بعد دقائق في

هذا المقام تركناها لضيق المقام وانما اتبعنا الشيخ في قوله

تنزلا الى المدارك الضعيفة للجهال العارفين الحق بالرجال

واما المرتفعون عن حضيض النقص الى ذروة الكمال فيجعلون

بنور البصيرة جلية الحال ولا يلتفتون الى ما قيل قال قوله

المعلوم التصوري والتصديقي اي موضوع المنطق المعلوم التصوري

من حيث يوصل الى مطلوب تصوري يسمى معرفا والمعلوم

التصديقي من حيث يوصل الى مطلوب تصديقي يسمى حجة وقد كفى الظاهر حال الم

٣٥

المشهور في تصانيف البحث على الموصل القريب في القسمين
حيث قال في الاول ليس سعرفا وفي الثاني ربما يحجة
فان بحث المنطقي في التصورات والتصديقات لا يختص
بالموصل القريب الذي هو المعرف والحجة بل يبحث عن الابصال
البعيد فيهما والابعد في التصديقات ولعل ذلك الخلاف
تصرف منه بضم النشر وارجاع جميع المباحث
الى الموصل القريب حتى يكون قولهم الجنس كذا في
قوة ان الحد يتالف من الامر الذي هو كذا
او السعرف جزؤه كذا وقس عليه حال القضايا اذ
لا شك انه يحصل بتلك الاحوال احوال الموصل
القريب ونظير ذلك ما يركبه من يجعل موضوع
الطب بدن الانسان في قولهم التجميل حارٌ معناه ان
بدن الانسان يستخن بالكل التجميل فلا يستبعد جعل الشيء

شیعہ زاب اسلام
حامی مذہب جلد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد هو اه المراد بالحمد المعنى المصدرى وهو ما يعبر عنه بالفارسية
ستودن والحاصل مصدر وهو ما يعبر عنه بالفارسية ستايش
او المصدر المبنى للفاعل وهو الحامدية او المصدر المبنى للمفعول وهو
المحمودية وكان المعنى الاخيرين هو بعينه معنى الاول لكن من حيث
اضافتهما الى الحامد والمحمود فان قيل الحمد قول خاص فكيف يصح
ان يكون المسند اليه وهو المحمود لانهما مفعولا هما قلت صدق مبدء على
اى المقول المحمود ١٢
مبدء لا يستلزم صدق المشتق على ما يصدق عليه المشتق اخر
كما ان صدق مشتق على ما يصدق عليه مشتق اخر لا يستلزم

لا يستلزم صدق المبدأ على المبدأ نعم آتى يلزم ذلك لو كان
بين المبدأ والمبدأ ترادف واتحاد في المفهوم ومن المعلوم انه
مستنف ثم المحمود به ما يحمد به من اسناد وصف حسن الى المحمود
والمحمود عليه ما يترتب عليه الحمد من اتصاف المحمود بوصف حسن فلا
فرق بينهما في الحقيقة الا بحسب الحكاية والمحكي عنه فيما يصلح لاحدهما
قوله يصلح للآخر الا ان تفرق بان يؤخذ احدهما اختيارا فتدبر
على جهة التعظيم والتبجيل اى على وجه التعظيم الظاهري والباطني
فيخرج السخرية لانتفاء التعظيم الباطني ولا يخرج مدائح الشعراء
لتحقق التعظيم الظاهري والباطني وان لم يتحقق الاعتقاد بناء على
ان القضايا الشعرية ليس فيها تصديق واعتقاد بل تخييل وتصور
قوله المراد بالجميل اه حمل الجميل في هذا التعريف على الاختياري
بان المراد بالجميل الذي تعريف الحمد الفعل الجميل والفعل يطلق في العرف
على الاختياري فيما له لا يقال اصابه الخد وشاقة القدر ونحوهما افعالا وهلذا

حمل المصنف الجميل في قول صاحب الكشاف الحمد هو الثناء باللسان
على الجميل معللا به هذا التعليل ولا يخفى ما فيه لكن المقام
قوله والمدح اه الاحتمالات العقلية نظرا الى اعتبار كون
المحمود به والمحمود عليه المدوح به والممدوح عليه اختياريا وغير اختياريا
كثيرة والمذاهب ههنا ثلثة الاول ان يكون المحمود به فقط
والثاني ان يكون المحمود به والممدوح به اختياريين والثالث ان يكون
فقط اختياريا والمحشي اختار الاول وتمثيل سئال اللولوء وتو
ان الممدوح به في هذا المثال سواء كان السئال اختياريا او
كل اللولوء ممدوحة على صفاتها وهو ليس اختياريا وايضا فيه
اسناد الصفاء الى اللولوء وهو ممدوح به بل كلما يقع في
الكلام ممدوحا عليه فهو يقع فيه ممدوحا دون العكس ولكنا
حال المحمود عليه به فافهم قوله وقيل الحمد يعم اه على هذا القول
اللولوء على صفاتها ويقال حمدتها ولا يتم حمدتها على صفاتها فتعرفه قوله

قوله قيل الهداية ان الدلالة الاولى اعم من الدلالة
الثانية بحسب لانه فوق مطلقا لا بحسب تصدق مطلقا
وغير مستلزمة للايصال المستلزم للوصول والثانية
للايصال المستلزم له فالمعنى الاول يشمل الشيئين والكافر
والمعنى الثاني يختص بالمؤمن والمراد بالايصال في كلا المعنيين
الايصال بالفعل ضرورة ان الايصال بالقوة ليس ايصالا
في الحقيقة ولو كان المراد اعم منه لم يكن فرق بين المعنيين
تحققا فالنقض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم وارد لان المراد
المؤمنون منهم ... صالح عم ومعنى الآية على ما ذكر في المص
شرح المقاصد دعونا ثمود الى طريق الحق فاستحبوا الضلال
اي فقدان طريق يوصل الى المط على الهدى اي وجدان طريق
يوصل اليه قوله احتمال التجوز مبني على الاحتمال ههنا
التجوز في اللفظ الاول والتجوز في معنى الثاني او الاشتراك اللفظي

والاشتراك المعنوی الظاهر هو الاحتمال الثانی وهو ان یکون الهدایة حقیقة فی المعنی الاول ومجازا فی المعنی الثانی لان المعنی الاول هو المعنی اللغوی فانه فسر فی کتب اللغة الهدایة باراءة الطریق دون الهدایة بارادته مای من المعلوم ان النقل خلاف الاصل وقد تقرر فی موضعه ان اللفظ اذا دار بین الحقیقة والمجاز وبین الاشتراک یحمل علی الحقیقة والمجاز وقد صرح المصنف فی شرح المقاصد بان القول الثانی مما اخترعه بعض المتفننة وله قوة فی امتناع حمله علی هذا المعنی مجالا قال فی الحاشیة یمکن ان یقال الهدایة فی قوله تعالی لا تهدی بمعنی الدلالة علی ما یوصل حاصله ان الهدایة بالمعنی الاول وان کان بحسب الظاهر منسوبا الی النبی لکنه بحسب الحقیقة مستند ومنسوب الی الله تعالی فان الاقتدار علی الدعوة الی طریق الحق من الله تعالی اذ الدعوة اخص من نصب الدلائل وخلق الآیات للعقلاء وناصبها وخالقها لیس الا الله وکان هذا تسلیة للنبی فانه دعا بعض اقربائه

٨

ان دعوة بليغة وهم لم يؤمنوا واختاروا النار

على العار ... بسبب ذلك كخرن كما ذكره المفسرون في شان

نزولها فلا يرد ان محل الخلاف هو الاستعمال الحقيقي دون

المجازي او احتمال المجاز مشترك فانه يمكن ان يقدر معنى قوله

فهديناهم قربناهم الى الهدى وكذا لا يرد ان التخصيص بقوله تعالى

احببت لا يلائم هذا المعنى فان الدلالة على ما يوصل شاملة لجميع

امة الدعوة وذلك لان تقول الهداية بالمعنى الاول اعم من ان

يكون مع الوصول او لا ففي قوله تعالى لا تهدي ذكر العام واريد

الخاص من حيث انه هو فليس ههنا مجاز لما تقرر في موضعه ان

اطلاق الانسان على زيد مثلا من حيث انه انسان اطلاق

حقيقي وما قال المص في شرح المقاصد الايات المشتملة على

اسناد ... الى ... باضلال كقوله تعالى انك لا تهدي

... عن عبيدة ... الايمان والاهتداء والكفر والضلال

[illegible]

ينبغي ان يحمل على ذلك فتامل قوله يتعدى الخ وهو

المفعول الثاني مثل اهدنا الصراط المستقيم ويهدي

من يشاء الى صراط مستقيم وان هذا القرآن يهدي للتي

هي اقوم ولا يتوهم في هذا الكلام اشتراك اللفظ فانه يدل

على تعدد وضعها استعمال الهداية في معنيين لا على تعدد

ولا يتوهم ايضا ان التزام التقييد من امارات المجاز وفي

بالحرف مقيدا بها فيكون المعنى الاول معنى مجازيا لان

بالحرف مقيد المفعول والحرف واسطة في التقييد وقد نقل

الجوهري ان الهداية تتعدى بنفسها في لغة الحجاز وتتعدى

بالحرف في لغة غيرها فيقال في لغة الحجاز هديته الطريق وفي

هديته الى الطريق والله الهادي الى الطريق ومنه الوصول الى

التحقيق قوله اي الطريق

ان اضافة السواء الى



فيلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ثانيا وهو
على المضاف فان تقدم المعمول ليس يستلزم تقدم العامل
فالفرق بين الوجهين ان الوجه الاول بالنظر الى خصوص
المضاف اليه ومعموله والثاني بالنظر الى مطلق العامل
والمعمول ههنا المضاف اليه ومعموله والى لزوم تقدم
المضاف اليه على المضاف على التعيين قوله واما تعلقه
اه وذلك لان الخير معتبر في مفهوم التوفيق حسب ما
والشرع فاذا تعلق الظرف بجعل يكون المجعول والمجعول اليه
التوفيق وخير رفيق وهما لا يصلحان ان يتخلل للجعل
بينهما لاستناع تخلل
يظهر حال تعلق لما بالتوفيق

... بينهما ما قيل انه يجوز ان يتعلق بجعل ويجعل اللام للانتفاع

كما في قوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وعلى ذلك

قوله والظاهر يعني ان هذا ليس مصدرا بمعنى اسم الفاعل

حتى يكون المجاز في الطرف بل مستعمل في اصل بالمصدر اطلق على

الفاعل مبالغة لان المجاز في النسبة ابلغ من المجاز في الطرف

كما تقرر في موضعه ويمكن تائيده بان رسول الله صلعم كان

هاديا بعد الارسال لا حال الارسال وقد تبين في محله ان المشتق

وما هو بمعناه يطلق على من ثبت له مبدا الاشتقاق في المستقبل

تجوزا فعلى تقدير المجاز في الطرف يكون ههنا مجازا اخر

يناسب هذا المقام وانما جعل الهدى اسم المصدر لان المصدر

ربما يقع بمعنى اسم الفاعل بخلاف اسم المصدر والسر فيه ان المصدر

فيه تلبس الفاعل به ... ره عنه واسم المصدر لم يعتبر فيه

مصدر مبني للمفعول يمكن جعله ... مبنيا ... عنه ...

للفاعل [illegible] بان نقتدي به على صيغة المتكلم [illegible] العلي

كما [illegible] والاول وصف له بحال نفسه والثاني و[صف الشيء]

بحال المتعلق ليس وصفا للشيء حقيقة على ما قيل فمعنى تعلقه وما لا يليق

بيليق لان اقتدائنا يليق بنا لا به فانه كمال لنا لا له ولو قيل في

الاهتداء على ان يكون مبنيا للمفعول او للفاعل على طبق ما قلنا

في الاقتداء لكان تعلقه بيليق لا تفاقكل الاول اليق على

ما مر في الاقتداء قوله وبلغوا اقصاه الخ هذا مستفاد من معارج الحق

فان الجمع المضاف يفيد العموم وكذا يستفاد من مناهج الصدق

انهم سعدوا في كل منهج من مناهج وصلوا منتهاه لدى التصديق

والا يرد ان هذا ايضا يحتمل الاستغراق اي سعدوا متلبسين بالتصديق

كما ان الثاني يحتمل بمعنى ان هذا الحكم متلبس بالتحقيق لكنه لم يتعرض

به لان السلوك في مناهج [illegible] الصدق [illegible] خلق

التلبس ينبغي ان يكون من افعال [illegible]

١٢

لتحيا الحال في المتحيز الذات يقبل الاشارة الحسية

ء التحصيل فان الاشارة الحسية هي التي بمعونة

الحس ربما يعبر عنها بامتداد موهوم اخذا من المشير انتهى

المشار اليه فهو لا محالة يستدعي وجود المشار اليه في الخارج عند

المشير لعلك تتفطن مما ذكرنا ان سعة الالفاظ لا يلزم ان يكون

حين الاستعمال حاصلة في الذهن بالذات كما ان حين الوضع لا يلزم

ذلك فالقول بوضع الالفاظ للصور الذهنية مأول كما ان القول

بوضعها للاعيان الخارجية مأول فافهم قوله اذ لا حضور

اراد بالحضور في الخارج الوجود في الخارج عند المشير فلا يتجه ان

يقال الالفاظ موجودة في الخارج في مجموع ازمنة اجزائها

على ان الاعدام اللاحقة الزمانية ليست اعداما حقيقة كما اختاره

رسالة الزوراء مع ان الكلام على ما هو المشهور عند الجماعة

لا شك ان المشار اليه ليس الا ما تعلق به المشير

ان قصد بها التلفظ بالنقوش وترتيبها الا ان يقال هذا

قبيل ذكر الدال وارادة المدلول فذكر النقوش بالاشارة

واريد مدلولاتها وبهذا يظهر ان اسماء الكتب ليست

موضوعة بازاء النقوش لا وحدها ولا مع غيرها بل موضوعة

بازاء المعاني او الالفاظ فان قصد المصنفين لا يتعلق الا بهما كما

يشهد به الفطرة السليمة اللهم الا ان يكون من قبيل مجموع

الخطوط **قوله** الا ان يحمل اه هذا الاحتمال على الوصف والتسمية

وان كان الثاني بطريق الاشارة فالمجاز بالنظر الى الاول مجاز عقلي

وبالنظر الى الثاني مجاز لغوي ولما كان احد المجازين ههنا مستلزما

للآخر اكتفى باحدهما **قوله** ولا شك في انه لا محسوس اه قد عرفت

ان المراد بالمحسوس في الخارج الموجود في الخارج عند المثبت ولا شك

في ان الطبيعة ان كان موجودا في الخارج على ما ذهب اليه المحشي وغيره

من المحققين لكنه ليس محسوسا وموجودا في الخارج عند المثبت فانقلب الكلي الطبيعي

والشخص متحدان في الوجود فلا يعقل كون الشيء من حيث انه الكلي

عين محسوس قلت معنى اتحادهما انه لبوجد في الخارج الاشياء

مخصوصا مقترنا بالعوارض المخصوصة ويقال له الشخص ثم العقل

قد ياخذ ذلك الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن العوارض ويقال له

المطلق والكلي الطبيعي وقد ياخذ معها بان يكون كل من التقييد والقيد

داخلا او التقييد داخلا والقيد خارجا ويقال له الفرد والحصة

ومن المعلوم بالضرورة ان الشيء محسوس بعد اقترانه بعوارض

مخصوصة من الاين والوضع ونحوهما وسيأتي لك زيادة تحقيق في

ذلك فان قيل الحاضر في الذهن متشخص بالتشخص الذهني فالكلي

ليس حاضرا في الذهن كما انه ليس خارجا في الخارج قلنا قد عرفت

ان الحصول في الذهن عبارة عن ملاحظة الذهن والتفاته والفرق بين

ملاحظة الذهن والحصول فيه مما لا يخفى من له القلب السمع وهو شهيد

فالذهن يلاحظ الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن العوارض والامكان

في الخارج والذهن حاصلا معها او عبارة عن الحصول في الذهن
وهذا حاصل في الذهن مع العوارض الذهنية بالذات لا بالعرض
لاتحاده مع التشخص الذهني والحاصل في الخارج بالعرض لا بالذات
لان المطلق لانه عرضي للاشخاص الخارجية بل لا بالعرض ولا بالذات
لانه على تقدير كونه مشارا اليه ليس آلة لملاحظتها وقد سبق
انها لا تصلح للاشارة سواء كان حصولا بالذات او بالعرض
فالكلي حاصل في الذهن بالعرض وان لم يكن حاصلا فيه بالذات
فتامل قوله ومن هيهنا علمت الخ تحقيقه ان التعين معتبر في
مسميات هذه الاسماء حتى ان اللفظ الواقع عن شخصين او
عن شخص في وقتين والمعنى القائم بذهنين يعد في العرف لفظا واحدا
او معنى واحدا فالتعين معتبر في معاني هذه الاسماء تعينا شخصيا او
غير شخصي يظهر بالتامل لانها اعراض مختلفة باختلاف المحال فلا يكون تعينها
شخصيا فهل الاسماء عند المحقق من قبيل اعلام الاجناس الموضوعة للطبيعة من حيث انها متعينة

في انها ليست من قبيل اسماء الاشخاص كما هو في بادي الرأي
ولا من قبيل اسماء الاجناس سواء فان اسم الجنس موضوع
للطبيعة من حيث هي او للفرد المنتشر على اختلاف القولين
وما وجد في بعض النسخ بدل اعلام الجنس اسماء الجنس
فكان المراد منه مقابل اعلام الاشخاص وما وقع في كلام
المولدين من دخول اللام على هذه الاسامي لا يمنع عليتها
فانها في الاصل اوصاف فكانهم اعتبروا الاصل قوله والثاني
كما ترى الاول وهو ان يكون المقصود توصيف الكتاب والثاني
وهو ان يكون المقصود توصيف تصنيفه وتوجيهه الاول ان
يكون ههنا مجازا في التسمية مبالغة او مجازا بالحذف بان يحذف
الخبر اي هذا الكتاب مهذب غاية تهذيب الكلام او هذا
ذو غاية التهذيب او مجازا في النطق بان يكون المهذب اسم مفعول
اي هذا غاية الكلام المهذب واما الثاني فهو كما ترى لما فيه من المجاز بالحذف

بالحذف بان يحذف المبتدأ اى تصنيف هذا الكتاب
غاية تهذيب الكلام واما تجويز ان يكون المراد باسم الاشارة
تصنيف الكتاب فبعيد كما لا يخفى والاول على ما اشار اليه
اولى لان الشائع فى هذا المقام توصيف الكتاب لا توصيف تصنيفه
مع ان فى الثانى حذف المبتدا وصدر الكلام من غير ضرورة
قوله والظرفية تجوزية اه الظرف ان كان متعلقا بغاية تهذيب
الكلام فالعموم عموم من وجه فى الصدق وان كان مستقرا
فالعموم عموم مطلقا فى التحقق قوله اى هذا سقف اه تقريب
المرام معطوف على تهذيب الكلام وحاصل المعنى ان هذا سقف للمرام
الى الافهام غاية التقريب بان يكون فيه مجاز عقلى او مجاز بالحذف
او مجاز لغوى على ما ذكر فى تهذيب الكلام اما تقدير الكلام بان تصنيف
هذا الكتاب غاية تقريب المرام فبعيد كما مر وانظر من التقريب المعنى اللغوى
فان الشائع فى تفسير المعنى الاصطلاحى التقريب لا تقريب المرام ويحتمل ان يكون

معطوفا على التحرير اى هذا غاية تهذيب الكلام فى تقريب المرام

وهو المناسب للتقريب بالمعنى الاصطلاحى لان المعنى اللغوى

كما ان لا يناسب ان يقع ظرفا للكتاب ولغاية تهذيب الكلام

تحرير اللغوى لا يجوز فان التقريب الى الافهام يكاد ان يكون

للاخبار ولعل الوجه فى اختيار الاحتمال الاول ان يقرب المرام

على الاحتمال الثانى بعد تحرير المنطق والكلام لا يلائم

التحرير الاصطلاحى شامل للتقريب الاصطلاحى فقوله

ان يكون بيانا للمرام ويحتمل ان يكون بيانا لتقريب المرام فان

عقائد الاسلام وتقريبها تقريبها الى تحصيلها فقوله والتعلق

بالتقريب بعيد وجه البعد ظاهر فانه يدل على ان المرام

غير عقائد الاسلام وتقريبها اذ حينئذ يكون المرام مفعولا اولا

للتقريب وعقائد الاسلام مفعولا ثانيا فقوله او مجاز الحذف

اى يمكن ان يكون مجاز الحذف لا على المجاز المرسل كما لا يخفى قوله سمى اسم الفاعل

اكتفى ههنا بالمجاز اللغوي مع جواز المجاز العقلي الذي هو ابلغ منه
فكانه نظر الى قول المص جعلته فان جعل شيئ عين شيئ آخر غير معقول
والى قوله لمن حاول التبصر فانه لا يتصور التبصر بدون التبصر بكونها
مستغنا تعين قوله اى تفهيم الغير مصدر منهما الى الفاعل
اوالى المفعول وعلى كل تقدير التبصر لمن حاول وللغير اولكليهما
مما يدل عليه صيغة حاول قوله وما زائدة تتمة لبيان معنى لا سيما
فانه اذا كان موصولة او موصوفة لم يكن معناه لا مثل بل لا مثل
اولا مثل الذي الا ان يقع معناه لا مثل سواء كان مع شيئ
قوله وقد يحذف لا اه نقل عن البلباني ان استعمال سيما
بلا لا نظير له في كلام العرب اعلم ان لا لنفي الجنس واسمه سي وخبره
عند الجمهور محذوف مثل موجود وعند الاخفش ما لكنه
لا يكون الا نكرة موصوفة لان لا التبرئة انما تعمل اذا كان اسمها نكرة
فيكون خبرها ايضا نكرة لامتناع تنكير المبتدأ وتعريف الخبر والتفصيل مذكور

في حواشي الچلپي على المطول في شرح ديباجته قوله وتحقيقه ان فيه اشارة الى انه ليس من كلمات الاستثناء حقيقة فان علماء الاصول قد اختلفوا فيه فبعضهم على ان المستثنى ليس فيه حكم اصلا وبعضهم على ان فيه حكما من غير جنس الحكم في المستثنى منه فعلى كلا القولين ليس ههنا استثناء اذ ههنا حكم من جنس الحكم علمت السابق وقد صرح به القاضي قوله على معانيه التي سبقت قد علمت ان النقوش ليست بسعة الكتاب وحدودها مع غيرها الا على سبيل المجاز كيف وذلك يتعلق بقصد المصنفين ونظرهم والبين ان قصدهم ونظرهم لم يتعلق بالنقوش فانحصر الاحتمال في الالفاظ والمعاني والمركب منهما فالنظر اكان الى الالفاظ كان الكتاب الفاظا مخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة وان كان الى المعاني فالكتاب معان مخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة وان كان الى كليهما فالكتاب مركب منهما بعد ان يكون

ان يكون كل منهما متحققا وبالجملة اطلاق الكتاب على النقوش
ليس الا على سبيل المجاز كما يقال اشتريت الكتاب وقوله من النقوش
المخصوصة اه لم يقيد النقوش بدلالتها على الالفاظ المخصوصة كما
قيد الالفاظ والمعاني فكأنه اشار الى ان النقوش ليس لها خصوصية
معتبرة سوى دلالتها على الالفاظ المخصوصة بخلاف الالفاظ
فانها مع قطع النظر عن دلالتها على المعاني المخصوصة لها
خصوصية معتبرة وكذا المعاني مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ
مخصوصة فقوله باعتبار دلالتها قوله من حيث عبر عنها ظرف
مستقر وليس متعلقا بالمخصوصة وقوله وعلى التقادير الظرفية
مجازية او عدل عن تقدير البيان كما هو المشهور بناء على ذلك التقدير ايضا
لا بد من اقامة الشمول العقلي مقام الشمول الظرفي ولا فرق
بان العموم على تقدير النقدير في كل من المعاني المحتملة عموم بحسب الوجود وعلى
تقدير عدم التقدير في المعنى المناسب خاصة عموم بحسب الصدق وتفصيل المقام ان العلوم المدونة

يطلق على الله سائل اما جميعها بحيث لا يشذ عنها مسئلة او بعضها

قد ما يحصل منه غاية العلم فان اريد بالقسم الاول المنقوش

فلا شك

اولا الفاظ منفردة او غير منفردة واريد بالمنطوق المعنى الثاني

صادقة

انه اعم منه بحسب التحقق فقط ضرورة تحققه معه بدونه وعدم

كما

عليه واما المنطوق بالمعنى الاول فهو على ذلك التقدير مما لا يصح ههنا

لمعنى

لا يخفى وان اريد بالقسم الاول المعاني فان اريد بالمنطوق

على

الثاني فهو اعم منه بحسب الصدق لصدقه على المسائل المذكورة و

بينهما

غيرها المجموع المسائل وان اريد بالمنطوق مجموع المسائل فلا نسلم

ويكون

عمومه وخصوصه لا في الصدق ولا في التحقق بل كلية وجزئية

الظرفية مجازية باقامة الشمول الكلي مقام الشمول الظرفي هذا

لمعنى

وبقي النظر بعد فان المقدمة داخلة في القسم الاول على

من حيث

الثالث وخارجة عن المنطوق وان المعنى الثالث هي المعاني

صحيحة

التعبير عنها بالفاظ مخصوصة وهي بهذه الحيثية ليست داخلة

داخلة في المنطق فكيف يكون المنطق قيدا في المعنى المثالث على تقدير
كون المنطق مجموع المسائل من قبيل كون الجزء في الكل للمهم
على سبيل المسامحة وجعل حكم اكثر الاجزاء حكما للكل كما
عن حيثية التعبير فتامل قوله بكسر الدال وفتحها قدم الكسر على
الفتح مع ان الفتح ظاهر بحسب المعنى لان الزمخشري صرح في ق المقدمة
بفتح الدال خلف من القول والمصنف للطول اقتصر على الكسر وقال المقدمة
من قدام بمعنى تقدم قوله بمعنى ما يذكر اوله المشهور تخصيص مقدمة
بالالفاظ ولا وجه له فانها يحتمل الالفاظ والمعاني والمركب منهما
كما ان الكتاب يحتمل لها وتفسيرها بما يذكر اوله لا ينافي ذلك فان
اللفظ والمعنى يوصف بالذكر والارتباط والنفع انما هو للمعنى و
اللفظ والكلام يطلق على الملفوظ والمعقول والمعنى من حيث التعبير عنه
باللفظ
مبين له لا من هذه الجهة فالتغاير بين مقدمة الكتاب وسفر
العلم
على تقدير ان يكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ وحدها

او من المعاني بحسب الفهوم والصدق وعلى تقدير ان يكون عبارة
عن المعاني رحدها بحسب المفهوم فقط بناء على انحاء العلم
بالذات ولا وجه ايضا لتخصيص مقدمة الكتاب بجميع ما
قبل المقاصد بل بعض ما يكون له ارتباط بالمقاصد وفيه
نفع لها على الاستقلال ايضا مقدمة الكتاب كما ان كلا من
معرفة الحد والغاية والموضوع مقدمة العلم وقوله فلا يرد الخ اولا
يرد ايضا ان المباحث في المطول مقدمة الكتاب وهي مقدمة العلم
في شرح الرسالة اثبت مقدمة الكتاب فقط ونفى مقدمة العلم
اثبت في المطول مقدمة العلم على انه اخذ التوقف المغتفر
بسبب الارتباط بالمقاصد النفع لها ونفى في شرح الرسالة
على انه اخذه بالمعنى المشهور قوله الا انه يسامح في العبارة بل
لا يسامح في شرح الرسالة ولا في المطول على انه فسر الامور الثلثة
في شرح الرسالة ببيان الحاجة وبيان المأخوذ وبيان الموضوع والمطلوب

بمعرفة الحد والغاية والموضوع فكأنه تيسر له الجزم بما

من حيث ان العلم الخ اعلم ان للعلم معنيين الاول المعنى المصدري

والثاني المعنى الذي به الانكشاف والاول هو حصول الصورة

والثاني هو الصورة الحاصلة ولا شك ان الغرض العلم لم

يتعلق بالاول فانه ليس كاسبا ولا مكتسبا فالمراد بحصول الصورة

ههنا الصورة الحاصلة على سبيل المسامحة هذا ما ذهب اليه

النظر الجلي ثم النظر الدقيق يحكم بان المراد بحصول الصورة هو المعنى الحاصل

بالمصدر وحقيقته ما يعبر في الفارسية بدانش وهي حالة

ادراكية الادراكية

ادراكية يتحقق عند حصول الشيء في الذهن وتلك الحالة

يصدق على الاشياء الحاصلة في الذهن صدقا عرضيا وذلك

لانه صفة

اذا حصل شيء في الذهن يحصل له وصف يحمل ذلك الوصف

عليه فيقال له صورة علمية وهذا المحمول ليس نفس الموضوع

ولا ذاتيا له ولا لكنه محمول عليه حال كونه في الخارج ضرورة ان الذات والذاتي

يختلفان بالوجود فهذا المحمل من قبيل حمل الكاتب على الحيوان

قال العضدي مقولة الكيف سواء كان معروضه من هذه المقولة

او من مقولة اخرى وبهذا التحقيق يحل كثير من الاشكالات

بان الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها فيجب ان يكون العلم

جوهرا وبالكم كما وبالكيف كيفا وهكذا الا ان يكون من مقولة

مطلقا ولا حاجة الى ما ارتكبه المحشي في حواشي شرح التجريد

عدة من مقولة الكيف على سبيل المسامحة وتشبيه الامور

بالامور العينية وقد نبهنا على ذلك تفصيلا وتحقيقا في حواشي

شرح المواقف وحواشي الرسالة القطبية المعمولة في التصور

والتصديق في قوله ولان المتبادر منه ان تعلم ان المتبادر

من صورة الشيء مطابقة الصورة لما هي صورة له وتلك المطابقة

المركبة شاملة للتصورات والتصديقات باسرها والمطابقة التي يشمل الحملية

هي المطابقة بمعنى نفس الامر وهي لا تتبادر من حصول صورة الشيء او تصوره

29

وتفصيله ان المطابقة مع ذي الصورة ثابتة لكل الصور التصديقية
كلها فان صورة الانسان والفرس مثلا مطابقة للانسان
وصورة الوقوع واللاوقوع مطابقة للوقوع واللاوقوع والمطابقة
مع ما في نفس الامر يشمل التصورات باسرها لان كل متصور فهو
موجود في نفس الامر لاتصافه فيها بمفهوم واقله المفهومية فهو
موجود فيها ضرورة وجود الموصوف في ظرف الاتصاف ويشمل الصور
من التصديقية ايضا فان قلت المعتبر في مطابقة الصورة التصديقية
من حيث انها حكاية عن الواقع المطابقة مع المحكي عنه الا ترى
انه اذا نقش صورة على انها حكاية عن زيد يعتبر فيه المطابقة مع
ما هي حكاية عنه قلت هذا النسب للصورة التصديقية خصوصا
الى الشيء المطابق يتبادر منه المحكي عنه واما اذا نسب الصورة
مطلقا اليه فالمتبادر منه هو ذي الصورة فتامل قوله لانه
الخ ويبعد ان يقال المراد بالعقل ههنا الذهن فانه ربما يطلق العقل

... يقابل ... ادراك الذي يتوسط

الحواس الظاهرة فان هذا الادراك انما هو بوجود المدرك

في الخارج عند المدرك قلت مدركات الحس الظاهرة حال

الاحساس ينطبع في الحس المشترك فانه ياخذ الصورة عن المادة

حال كونها موجودة عند الحس واذا زالت هذه الحالة يزول

تلك الصورة عنه ويحصل الصورة في الخيال ثم هذه الوجوه الثلثة

للعدول عن التعريف بحصول صورة الشيء في العقل كما قال قوله بل عليه

لم يقل آه للعدول عنه الى التعريف بالصورة الحاصلة عند العقل

والا يصير حجة وان قاله وهو مطلق الصورة الحاصل تعريف آخر للعلم على

ما اختاره في هذا المقام والاول يختص بعلم الممكن والعلم الحصولي التي

وهذا يعم علم الواجب والممكن والعلم الحضوري والحصولي ويحتمل ان يكون

بيانا للتعريف الاول فان الحصول والحضور مترادفين والشيء

يسمى صورة من حيث الحصول العلمي لا من حيث الوجود الذهني فقط كما يتوهم من كلام

من كلام بعضهم والفلاسفة لا يحاشون عن اطلاق العقل
على ما يشتمل الواجب حيث صرحوا بانه عقل وعاقل ومعقول

قوله سواء كانت عين ماهيته آه هذا التعميم شامل لافراد
العلم كلها ولا يخرج فرد منه فانه لا علم غير التصور بالكنه
غيره فلعله اراد بالعينية عينية لا يكون مع الغيرية اصلا لكنه
بالغيرية الغيرية ما يشتمل الاعتبارية واراد بالتصور با
ان يتمثل ماهية شئ في العقل بحيث يكون مرآة لملاحظة ذلك الشئ
وبغيره التصور بالوجه والعلم بكنه الشئ والعلم بوجه الشئ كان
المتصور الاحساسي والعلم التصديقي والعلم الحضوري من جملة
الآخرين على ما يظهر بالتامل الصادق فالصورة في التصور
بالكنه عين ماهية المدرك من دون التغاير في غيره غيرها ولو
بالاعتبار الا ترى ان الحيوان الناطق ماهية الانسان من غير تغاير
فان ماهية الشئ عبارة عن حقيقته الكلية المعقولة من حيث كلية ومعقولة

٣١

تحقيق المقام ان الصورة العلمية من الشئ قد يكون مرآة للملاحظة

وهي تنقسم الى التصور بالكنه والتصور بالوجه فان المرآة والمرئي

متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار فالتصور بالكنه وان كانا

بالعكس فالتصور بالوجه وقد لا يكون مرآة للملاحظة وهي تنقسم

الى العلم بكنه الشئ والعلم بوجه الشئ فان العلم ان تعلق بالشئ

من حيث هو فالعلم بكنه الشئ وان تعلق بوجه من وجوهه من حيث هو وجه

فالعلم بوجه الشئ فتأمل في هذا التحقيق لعلك لا تجده في غير ذلك

التعليق قوله وسواء كانت تلك الصورة الخ نقل عنه في الحاشية ان

العلم الحصولي علم حضوري بنفس هذا العلم كما بين في موضعه فيلزم

ان يكون خارجية وغير خارجية ولا يخفى ان الصورة العلمية الحاصلة

في الذهن من حيث انها صورة علمية حاصلة في الذهن لها وجود

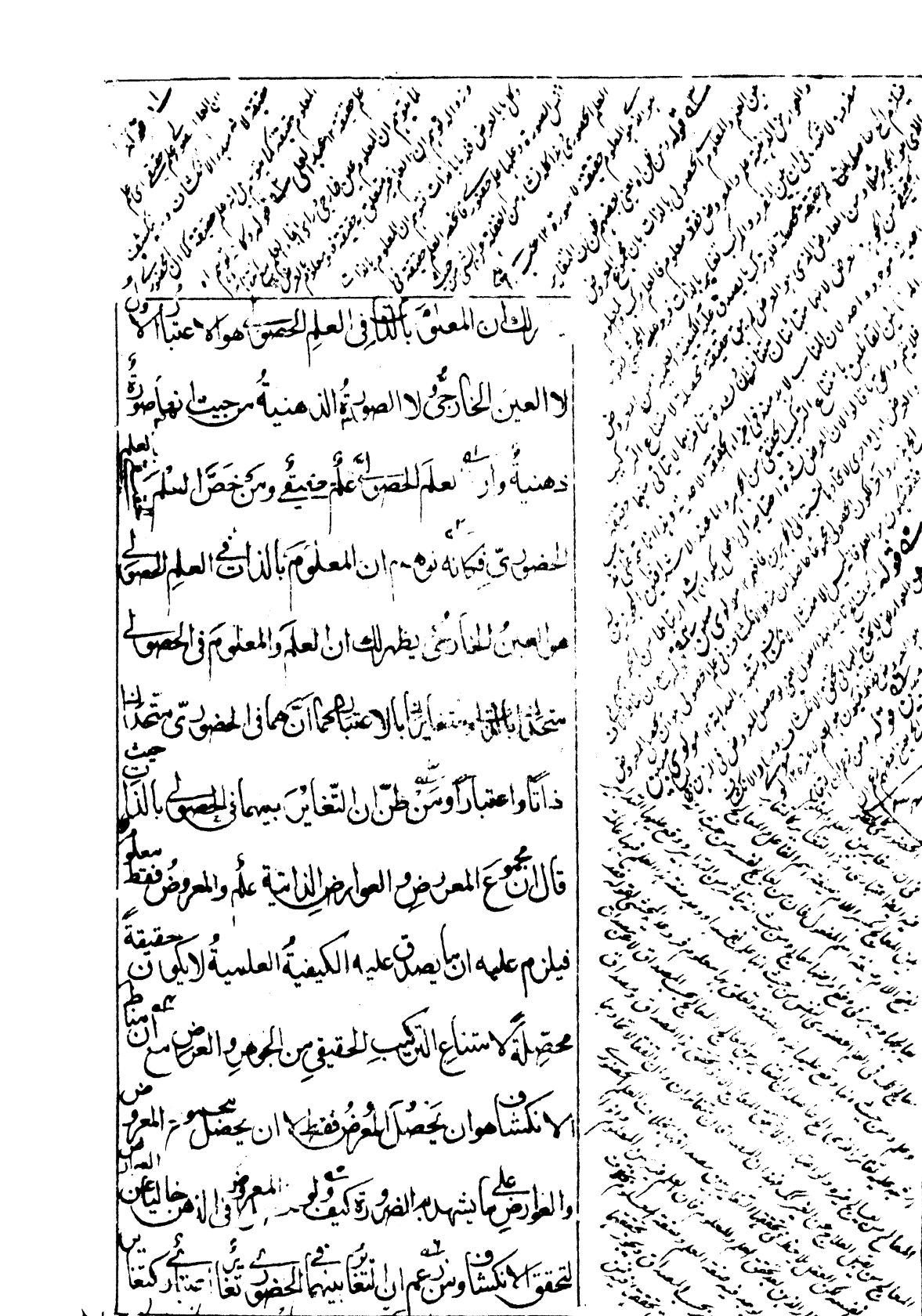
بنحو حذو الوجود الخارجي في ترتب الآثار فالمراد بالوجود

الخارجي ههنا ما يشمل هذا النحو من الوجود وتفصيل المقام ان

٣٢

ههنا اعتبارات الاول اعتبار الشئ من حيث هو الثانى اعتباره
من حيث العوارض الخارجية والثالث اعتباره من حيث العوارض
الذهنية فالشئ من حيث هو معلوم بالعلم الحصولى بالذات لحصول
صورته فى الذهن وموجود فى الخارج والذهن بالحصول فى
الخارج بنفسه وفى الذهن بصورته والشئ من حيث العوارض
الخارجية معلوم بالعلم الحصولى بالعرض لتحقق العلم عند انتقاله
وهو صفة ذات اضافة لابد له من معلوم وموجود فى الخارج
لترتب الآثار الخارجية عليه والشئ من حيث العوارض الذهنية علم
بنفس حصولى لكونه صورة ذهنية للاعتبار الاول وعلم حضورى
لنفس هذا العلم ومعلوم بالعلم الحضورى لكونه صفة قائمة بالنفس
وعلمها بذاتها وصفاتها علم حضورى كائنا بموضعه وموجود
لترتب الآثار الخارجية عليه واتصاف الذهن به اتصافا
وهو يستدعى وجود الحاشيتين فى الخارج وبهذا التفصيل

لك ان المعلوم بالذات في العلم الحصولي هو الاعتبار الاول
لا العين الخارجي ولا الصورة الذهنية مرجيت انها صورة
ذهنية وان العلم الحصولي علم حقيقي ومن خصائص العلم
الحضوري فكانه توهم ان المعلوم بالذات في العلم الحصولي
هو العين الخارجي يظهر لك ان العلم والمعلوم في الحصولي
متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لانهما في الحضوري متحدان
ذاتا واعتبارا ومن ظن ان التغاير بينهما في الحصولي بالذات
قال ان مجموع المعروض والعوارض الذاتية علم والمعروض فقط
فيلزم عليه ان لا يصدق عليه الكيفية العلمية لا يكون حقيقة
محصلة لاستناع التركيب الحقيقي من الجوهر والعرض مع ان مناط
الانكشاف هو ان يحصل المعروض فقط لا ان يحصل مجموع المعروض
والعوارض على ما يشهد به الضرورة كيف ولو كان المعروض في الذهن خاليا عن
العوارض لتحقق الانكشاف ومن زعم ان التغاير بينهما في الحضوري تغاير اعتباري كتغاير



كتغاير المعالج والمعالج فقد اشتبه عليه التغاير الذي ببداهة

تحققهما بالتغاير الذي بعد تحققهما قد اطنبنا الكلام في

المقام فانه من مزال الاقدام وبفضل الله توفيقه الاعتصام

قوله سواء كانت عين المدرك اه اراد بعلم الباري تع علمه الاجمالي

هو صفة الكمال وعين الذات والحاصل ان علمه تع بذاته

عين المدرك بالفتح وعلمه بسلسلة الممكنات غير ضرورة

ان علمه الحقيقي بذاته وبغيره عينه وهذا التعميم ليس عين

التعميم لتأخر كما يتوهم فان المراد بالغيرية ههنا الغيرية

بالذات في الثاني ما يشمل الاعتبارية مثل ادراك المدرك

بالفتح وادراك بالكسر فلا يخلو من حزازة لانه ان اريد العلم

التفصيلي فلا خصوصية بعلم الواجب بل علم الممكن ايضا كذلك وان اريد

العلم الاجمالي فعلمه سبحانه بسلسلة الممكنات عينه لا غيره وعلم

ذاته ... علما اجماليا وعلما تفصيليا اما العلم الاجمالي فهو مبدأ للعلم التفصيلي

٣٥

لاق للصوره الذهنيه والخارجية وهو العلم الحقيقي وهو صفة
الكمال وعين الذات وتحقيقه على ما الهمني ربي بفضله ومنه
ان للعين جهتين جهة الوجود والفعلية وجهة العدم واللافعلية وهو
بحسب الجهة الثانية لا يصلح ان يتعلق به العلم فانه بعدم
بعدي محض فالجهة التي بحسبها يتعلق العلم هي الجهة الاولى وهي
راجعة اليه لان وجود الممكن هو بعينه وجود الواجب كما ذهب اليه اهل
التحقيق فعلمه تعالى بالممكنات ينطوي في علمه بذاته بحيث لا يغفل عنه
شيء منها ويعينك على فهم ذلك حال الاوصاف الانتزاعية بمعروضاتها
فان لها وجودا ايضا وحذو الوجود الخارجي في ترتب آثار الخارجية وهو
منشأ الانتزاع ومحسبه الامتياز بينها وبين موصوفاتها واما العلم
التفصيلي فهو علم حضوري بالموجودات الخارجية وبالصورة الذهنية
العلوية والسفلية فما لعله يحتاج الى تجريد الذهن بل قيود التقيد
على ذلك في تعليقات شرح التجريد قوله ومن خصائصه ان يخص العلم بالمعلوم

ثم يخص العلم بالحادث او يخص العلم بالعلم الحادث ثم يخص

العلم الحادث بالحصولي وذلك لان التعليل يقتضي تخصيص العلم

بكليهما وهو لا يحصل الا على احد مذهبين النحويين بناء على ان بينهما

العموم والخصوص من وجه فتدبر قوله معللا بان الانقسام

حاصله ان العلم الحضوري والعلم القديم لا يتصفان

بالبداهة والنظرية فان البداهة وجودية كالكسبية او عدم

ملكة هي الكسبية فيجب تخصيص العلم المنقسم الى التصور والتصديق

المنقسمين الى البديهي والنظري بالعلم الحصولي والحادث ولكن لم يكن

التقسيم حاصرا اعلم ان شارح المطالع قال في الرسالة

المعمولة في تحقيق التصور والتصديق موافقا لما قال العلامة

الشيرازي في درة التاج وشرح الاشراق ان العلم الذي هو مورد

القسمة الى التصور والتصديق هو العلم المتجدد الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور

في العقل [illegible] لم ينحصر العلم في التصور والتصديق اذ التصور هو حصول الصورة

٣٧

والتصديق يستدعي التصور الذي هو كذا والعلم الحصولي لا يكون

بحصول صورة فهذا الكلام كما تراه يدل على ان الانقسام

الى التصور والتصديق علة التخصيص للمحشي لما لم يثبت عنده اختصاص

التصور والتصديق بالعلم الحصولي الحادث كما قال في حواشي شرح

التجريد ان العقل الفعال خزانة المعقولات كلها شانه مع الصور

الحفظ والتصديق وسع الكون اذ به الحفظ فقط اختار ان الانقسام

الى البداهة والنظرية علة التخصيص فيلزم على تقريره التخصيص

مرتين مرة في العلم بالعلم الحصولي الحادث على النحو الذي

ذكرناه ومرة في التصور والتصديق بالتصور والتصديق الحادثين

فتأمل جدا قوله ولا حاجة اليه فان الانقسام الخ تحقيقه

ان المطلق يؤخذ على وجهين الاول ان يؤخذ من حيث هو لا يلاحظ معه

وح يصح اسناد احكام الافراد اليه لاتحاده معها وبهذا المعنى

يتحقق بتحقق فرد وينتفي بانتفائه وهو موضوع القضية المهملة

المهملة القدمائية اذ موجبتها يصدق بصدق جزئية الموجبة
وسالبتها يصدق بصدق السالبة الجزئية والثاني ان يؤخذ
من حيث انه مطلق ويلاحظ معه الاطلاق وح لا يصح
احكام الافراد اليه لان الجنسية الاطلاقية تابى عنه وهو بهذا
الاعتبار يتحقق بتحقق فرد ولا ينتفي بانتفائه بل بانتفاء جميع الافراد
وهو موضوع القضية الطبيعية فالعلم الذي هو موضوع هذه القسمة
هو المطلق على الوجه الاول فالانقسام الى البديهة والنظرية
وما يلزمه من الانحصار فهما يجريان في نفس العلم من حيث هو
لا من حيث الاطلاق وانما نامر باحكام العلم الحصولي
الحاد وخصوصياته فافهم استقم قوله لانه لا يدخل فيها الا
يخرج عنه التصديقات الشرطية فان النسبة واقعة اوليست
نسبة حملية والنسبة التي في الشرطيات هي نسبة الاتصال
واللاتصال والانفصال واللاانفصال ولانه يتوهم منها ان

مفهوم ان النسبة واقعة اوليست بواقعة معتبر معنى في القضية
والامر ليس كذلك فان المعتبر فيه نسبة بسيطة يصدق عليها
هذه العبارة المفصلة وربما يظن ان الشك والتخيل والوهم او
ادراك بوقوع النسبة اولا وقوعها لا لان النسبة واقعة
ليست بواقعة ولعل منشاء الظن اخذ معنى الاذعان في الثاني
دون الاول والا فلا فرق بينهما وربما يقال ان الشك والوهم
والظن والاذعان من لواحق الصور العلمية لا من قبيل الاذعان
ويؤيد ذلك ما وقع في الشفاء والاشارات وغيرهما من تقسيم
العلم الى التصور الساذج وتصديق به تصديق وقد اقال
الطوسي في نقد المحصل ان التصديق والشك والوهم
ونحوها من كيفيات النفس بحسب ادراك لا نفسه وتحقيق المقام ان التصديق
مثلا قد يراد منه الكيفية الاذعانية وقد يراد منه
الادراك قبل من لواحقه على ما يشهد به الوجدان

منه المتكيف بهذه الكيفية اى المصدق به من حيث هو مصدق
به ولا يخفى انه من قبيل الادراك لامن لواحقه فالتقسيم الى التصديق
الساذج والذى معه التصديق مبنى على الاول والتقسيم المشهور
مبنى على الثانى قوله وفى هذا اشارة اه وايضا اشارة الى ان التصديق
المنطقى هو بعينه التصديق اللغوى على ما ظهر من كلام الشيخ وصرح
به كثير من المحققين كالعلامة الشيرازى فى درة التاج والمص فى شرح
المقاصد وبيانه ان للتصديق فى اللغة ثلثة معان الاول ماخوذ من
التصديق بمعنى وصف القضية وهو عبارة عن الاذعان بصدق القضية اى
التصديق بان معنى القضية مطابق للواقع يعبر عنه فى الفارسية
داستن صادق دانستن والثانى ماخوذ فى اللغة من المعنى الاول
وهو عبارة عن الاذعان بمعنى القضية اى التصديق بان المحمول ثابت
للموضوع مثلا فى الواقع ويعبر عنه فى الفارسية بگرويدن وباور كردن
وهذا المعنى هو التصديق المنطقى وهو يحصل قبل حصول المعنى الاول

ماخوذ من الصدق بمعنى وصف القائل وهو عبارة عن
التصديق بان القائل مخبر عن كلام مطابق للواقع
ويعبر عنه فى الفارسية براست گويد انستن وحق گويد انستن وبهذا
التحقيق يسقط المنافاة بين قولهم التصديق المنطقى هو التصديق
اللغوى وقولهم التصديق المنطقى هو التصديق الاول والتصديق اللغوى
تصديق ثان وبهذا يظهر ما قال العلامة الشيرازى فى
درة التاج ان التصور المقارن للتكذيب تصور معه
تصديق والعلامة الشريف فى حاشية شرح المطالع
ان تكذيب المنسبة الايجابية مثلا عين التصديق بالنسبة
السلبية ليس على ما ينبغى كيف والتكذيب ليس بادعان
وقد صرح الشيخ وغيره بان الانكار انما هو من قبيل التصور
دون التصديق وبالله التوفيق ومنه الوهم والى التحقيق قوله وبهذا
يظهر به الوجدان السليم سباغة التصور لا باعتبار المتعلق والمراد

والمراد بحسب المغايرة الذاتية المغايرة النوعية لا سيما بل ما هو باعتبار المتعلق
ودلالة قول المصنف عليها كما ذكرنا ظاهر ولك ان تقول ان لكل من التصور
والتصديق لوازم يختص به فان التصديق له متعلق لا يمكن ان يتعلق بغيره والتصور
ليس له متعلق كذلك ومن المعلوم ان اختلاف اللازم يستلزم اختلاف الملزوم
كما ان اتحاد الملزوم يدل على اتحاد اللازم والقول باتحادهما بالذات وتغايرهما
بحسب المتعلق قول بالمتنافيين اذ اتحاد الملزوم ينافي اختلاف اللازم وههنا اشكال
مشهور وهو انه اذا تعلق التصور بما يتعلق به التصديق يلزم اتحادهما اتحاد العلم
والسائل او المجيب عنه بما حققنا ان التصور والتصديق قسمان
لما هو علم حقيقة بما يصدق هو عليه وبما هو سبع المعلوم
وبما يصدق عليه العلم ثم القول بتربيع اجزاء القضية كما
مبني على القول بتغايرهما بحسب المتعلق فقط فانهم لما راوا ان التصور
لا يتعلق بما يتعلق به التصديق بان الشك تصور لا يتعلق بالنسبة
اعتبروا للنسبة القضية احدهما نسبة تقييدية ثبوتية سموها بالنسبة الحكمية وثانيهما

لنسبة تامة خبرية هو وقوع النسبة اولا وقوعها سموها بالحكم والوقوع
السليم يحكم ببطلانه ايضا الا ترى انه لا يفهم من زيد قائم مثلا
لنسبة واحدة ولا يحتاج في عقدة الى نسبة اخرى ولعل مقصودهم
ليس اثبات النسبتين المتغائرتين بالذات بل لنسبة واحدة من حيث
انها نسبة بين الموضوع والمحمول يتعلق به الشك ومن حيث انها
تامة خبرية يتعلق به التصديق وما في شرح المطالع من ان اجزاء القضية
عند المفصل اربعة اشارة الى ذلك قوله والا فقصور التصور عبارة
من الصورة الحاصلة من البسيط في العقل فقط وهو محتمل لوجهين الاول
مع عدم اعتبار الاذعان والثاني مع اعتبار عدم الاذعان والاول
اعم من الثاني بحسب المفهوم دون التحقق لان العلم التصديقي
المتكيف بالكيفية الاذعانية لا يمكن فيه عدم اعتبار الاذعان
ولا اعتبار عدم الاذعان وغير العلم التصديقي يمكن فيه كل منهما
يعني ان نفس هذا الحكم نظير المثبت انفسه فانه اذا كان بديهيا كان

نفياً لكسبية الكل وامكان نظرياً كان نيلياً لبداهة الكل قوله

الخ او تسلسل بل لما حصل نظري لان الحركة الفكرية حركة اختيارية

فلا بد فيها من التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وعلى تقدير

نظرية الكل يكون التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما نظريين

فينتقل الكلام الى هذين النظريين وهكذا فعلى هذا التقدير

نظر فضلاً عن نظري قوله على امتناع اكتساب التصديق من التصور

قال الشيخ في منطق الشفاء ليس يمكن ان ينتقل الذهن من معنى واحد

معرف الى تصديق شيء فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه

حكماً واحداً في ايقاع ذلك التصديق فانه اذا كان التصديق

يقع سواء فرض المعنى موجوداً او معدوماً فليس للمعنى مدخل في

ايقاع التصديق بوجه ما لان واقع التصديق هو علة التصديق وليس بمحكوم

الشيء علة شيء في حالتي عدمه ووجوده فلا يقع بالمفرد كذا من غير تحصيل

وعدمه في ذاته او في حاله فلا يكون مؤدياً الى التصديق بعد شيء اذ قوله

بالمغير وجود او عدما فقد اضيف اليه معنى آخر وقد اعترضت عليه بحسب
من وجهين الاول انه منقوض بافادته التصور فان المتقدم حاصل
والثاني ان هذا بوجوده الذي يفيد التصور من غير ان يصدق بوجوده
كما في افادته التصور بعينه فظهر ان ما ذكر مغاير ومثل ذلك غير
عن مثله وانا قلت تحقيق الكلام وتوضيح المرام ان المعلول
ليس الا وجوده في نفسه او وجوده في محله او بالجملة هو ليس الا نفس الهيئة التركيبية
على ما تقرر عند المشائين القائلين بالجعل المؤلف وكذا العلة ليست الا
وجودها في نفسها او وجودها في محلها على ما بينه الشيخ وباعوا
فعليته بحسب ذلك الظرف يجب ان يتحقق فيه ضرورة ان ما هو
معدوم في ظرف لا يحصل منه وجود شيء في ذلك الظرف فالمعلولية
في التصديقيات هي بحسب ظرف الذهن اذا المعلول فيه ليس نفسه
من الحقايق التصورية بل الصورة العلمية التركيبية اي صورة
ثبوت المحمول للموضوع التي هي حكم عن الذارع فما هو علة بحسب ذلك الظرف

الظرف يجب ان يتحقق فيه وهو اين الامعنى تا كيديا على ما قيل
والمعلولية في التصور هي بحسب ظرف الخارج اذ المعلول فيه
ليس نفسه لانها لا تصلح للمعلولية بل الهيئة التركيبية الخارجية
حصولها في الذهن فيما هو علة بحسب ذلك الظرف يجب ان يكون بوجود
والامر ههنا كذلك اذ حصول صورة المعرف للذهن علة لحصول
المعرف له وهذا البيان كما يدل على امتناع اكتساب التصديق
من التصور يدل على امتناع اكتساب التصور من التصديق هذا ما
بنى في هذا المقام ومن الله سبحانه الفضل والانعام قوله
على ما هو المشهور قال في الحاشية اشار بذلك الى ان فيه
كلاما وكان هذا الكلام ما اورده في بعض الحواشي انه على
تقدير نظرية الكل لا يمكن اكتساب كنه شيء من الاشياء واذا
لم يحصل شيء من الاشياء بالكنه لم يحصل شيء من الاشياء بالوجه اما
الملازمة الثانية فظاهرة ضرورة ان ما هو وجه فهو شيء ما

آخر فاذا لم يحصل كنه ما يحصل وجه ما واما الملازمة الاولى فلان
حصول كل شئ بكنهه مسبوق بحصوله بوجه اذ الشئ ما لم يعلم انه
لم يمكن اكتسابه وحصوله بوجه على نهج من انحاء النظرية الكمال الموقوف على صرف الزمان
من الازل الى حد معين في اكتسابه انما ينقضي الشروع في كسب كنهه
ذلك الحد من الزمان وذلك الحد زمان متناه فلا يمكن اكتساب كنهه
فيه وتفصيله انه اذا فرضنا ان كنه شئ مثلا حصل للنفس من الازل
الى الآن فنقول هذا محال لان اكتساب كنهه انما يتصور بعد معرفته
بوجه ما مبادية الغير المتناهية نظرية على ذلك التقدير فحصوله
الوجه موقوف على صرف الزمان من الازل الى حد معين في اكتسابه ثم من ذلك
الحد من الزمان لا يمكن اكتساب كنهه لانه زمان متناه من جانب
المبدأ فلا يمكن حصول كنهه وقد فرضناه حاصلا هف وهذا يجري في
كل كنه بعرض حصوله فلا يمكن حصول شئ بكنهه واذا لم يحصل شئ من
الاشياء بكنهه لم يحصل شئ من الاشياء بوجه لان كل وجه كنه شئ وحاصله

وحاصله انه على تقدير نظرية الكل لا يحصل تصور ولا تصديق
سواء كانت النفس قديمة او حادثة لانه على ذلك التقدير لا يحصل
تصور شيء بالكنه ويلزم ان لا يحصل تصور الشيء بالوجه ايضا
واذا لم يحصل التصور مطلقا لم يحصل التصديق ضرورة ابتناء
التصديق على المتصور وانت تعلم ما فيه من الاختلال لان الوجه
في تصور الشيء بالوجه والكنه في تصور الشيء بالكنه مقصودان
بالعرض متصوران بالذات على عكس ذي الوجه وذي الكنه فلو كان
الوجه في تصور الشيء بالوجه متصورا بالوجه او بالكنه لكان المقصود
بالعرض متصورا بالذات والمتصور بالذات متصورا بالعرض في
قصد واحد في تصور واحد فتصور الوجه في تصور الشيء بالوجه ليس
بالكنه حتى يسبقه تصور آخر بالوجه وينقل الكلام الى الوجه الثاني وهكذا
فيلزم ان لا يحصل التصورات اساسا بل تصور حد الوجه في تصور الشيء بالوجه ليس
بالكنه حتى يسبقه تصور آخر بالوجه وينقل الكلام الى الوجه الثاني وهكذا
فيلزم ان لا يحصل التصورات اساسا بل تصور حد الوجه في تصور الشيء بالوجه
بحيث يكون آلة لملاحظة ذلك الشيء فعلى تقدير النظر الكسبي يحصل ذلك التصور
في بعض الزمان لا

الى حد يعين منه في حصول مباديه التي هي عرضيات ذلك الشيء
وبالجملة الكلام في امتناع التصور بالكنه مسلم وفي امتناع التصور
بالوجه غير مسلم وما قيل انه يجوز ان يكون الشيء من المعلوم
يحتاج اليها في تحصيل الكنه هو بعينه شيء من العلوم التي يحصل بها
الوجه اولا فلا يلزم حصول ما لا يتناهى في الزمان المتناهي على
غفلة من التصور بالكنه والتصور بالوجه فان المرآة والمرئي في
تصور الشيء بالكنه متحدان بالذات متغايران بالعرض وفي تصور
الشيء بالوجه متغايران بالذات ومتحدان بالعرض فكيف يتوهم انهما
مبدأ واحد مستتر كما بينا فضلا عن مبادئ غير متناهية مع ان يمكن ان يقال
ههنا ان التصور في التعريفات تصور واحد متعلق بالمعرف بالكسر بالذات
بالفتح بالعرض فعلى تقدير الدور يكون كل من الموقوف والموقوف عليه تصورا
وبالعرض بالنسبة الى الاول وعلى تقدير التسلسل يكون كل من التصورات الغير المتناهية
تصورا بالعرض فيلزم تحقق تصورات بالعرض لا يتناهى وما بالذات مغايرة التصور

كلها يستلزم الدور او التسلسل المستلزمين لان لا يحصل شيء منها
وهو يستلزم ان لا يحصل شيء من التصديقات لامتناع حصول
التصديق بدون التصور فافهم ثم الابد عواه حاصله ترجيح
طريق الاحالة الى البداهة على تقدير الاستدلال بان لا
ما يؤل الى دعوى البداهة لم يكتف به اولا فانه لا يتم الا بدعوى البداهة
في مقدمات الدليل واطرافها اذ لو لا يكون هذا الدعوى لم ينقطع الكلام
اذ للخصم ان يمنع المقدمات ويسأل عن اطرافها ولا يخفى انه لو تم لدل
على عدم صحة الاستدلال لاستلزم على صدق المصادرة
فان من يقول بكسبية الكل كيف يسلم بداهة مقدمات الدليل
وبداهة اطرافها فكأنه اراد بدعوى بداهتها اعم من دعوى بداهتها
بلا واسطة او بواسطة كدعوى بداهة بداهتها ودعوى بداهة
بداهة بداهتها وهكذا حتى ينقطع يؤيد ذلك قوله يؤل الى دعوى
البداهة في الاطراف اذ دعوى المقدمات والاطراف بلا واسطة هو

نفس المطلوب ادعوى بداهة المطلوب قوله ولا يمكن الجواب اه هذا الجواب
بالنظر الى ان النظرية والبديهة تختلفان باختلاف الاشخاص لا
وان التوقف بمعنى ان لا يمكن حصول الشئ الا بعد الاخر امكانا
بالقياس الى الموصوف بالنظرى والبديهى كما اخذ المورد ذلك بالقياس
اليهما وفى دفع الجواب منع ظاهر فان ما يمكن بطبيعة الانسان من حيث
هى لا يلزم ان يمكن لكل فرد منه الا ان يقال الشائع فى الامكان
من المواد الثلث اخذها بالنسبة الى الطبيعة من حيث هى
الجواب بالنظر الى ان النظرية والبديهة لا يختلفان باختلاف الاشخاص لا
بان النظرى اما لا يمكن حصوله لفاقد القوة القدسية
حيث انه فاقد لا بالنظر والبديهى ما يمكن حصوله له بالنظر
الدفع قوله والجواب انا لا نسلم اه هذا جواب مبنى على جواز تعدد العلة
المستقلة يعنى الموقوف عليه التام والحق ما ذهب اليه المحشى وغيره
من المحققين انه لا يجوز فان خصوصية العلتين ملغاة فى الواقع

والترتب الموقوف عليه في الحقيقة انما هو الفعل المشترك بينهما
اذ المعلول لا يترتب الا على شئ يمنع حصوله بدونه والتفصيل ان
ههنا ثلث صور الاولى توارد العلتين المستقلتين على سبيل
والثانية توارد هما على سبيل التعاقب والثالثة توارد هما بان يمكن
حصول المعلول بكل منهما ابتداء والخلاف انما هو في هذه الصورة
والتحقيق يقتضي انها ايضا مما سواء اريد بالعلة كون الشئ محتاجا
اليه اى لا يمكن حصول المحتاج الا بعد حصوله او كون
بحصول الشئ او كون الشئ موقوفا عليه نشئ ومقدما عليه
بالذات فان هذه المعاني الثلث بينها تلازم في الواجد
وترتب في اعتبار العقل لتقدم احتياج المعلول على
العلة وتقدم مصدريتها على تحقق المعلول وتقدم تحققه
عن العلة المقارن لتقدمها عليه فالصواب في
الجواب ان يقال المعلومات تختلف بحسب الحصول في الذهن

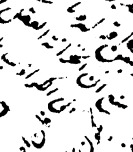
فبعضها يمكن ان يحصل بالنظر وبغيره وبعضها لا يمكن ان
يحصل بالنظر بل يحصل بغيره فقط والحصول بالنظر
بغيره متغاير ان الحصول بالنظر لا يمكن ان يحصل بالغير
بغيره لا يمكن ان يحصل به فالمعلومات الاولى نظريات و
الثانية بديهيات المراد بالحصول في تعريف النظري مطلق
الحصول وفي تعريف البديهي الحصول المطلق فالنظري
ما يتوقف مطلق حصوله على النظر وهو بان يتوقف فرد
حصوله عليه والبديهي ما لا يتوقف حصوله المطلق
وهو بان لا يتوقف جميع افراد حصوله عليه وبهذا يظهر
ان المتصف بالنظرية والبداهة اولا وبالذات هو الحاصل
من حيث هو مع قطع النظر عن حصوله في الذهن اي المعلوم
في الذهن من حيث هو حاصل في الذهن اي العلم وان النظرية
والبداهة لا تختلفان باختلاف الاشخاص والاوقات هكذا ينبغي تحقيق

تحقيق المقام وهو في الفصل والانعام قوله سلمنا ذلك لكن
لا نسلم ان هذا الجواب مبني على ان النظرية في البديهة صفة
للعلم بالذات وفي المعلوم بالعرض وقد عرفت ان الامر ليس كذلك
وما يترتب على النظر ويحصل في الذهن بواسطة النظر اولا وبالذات
هو نفس الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن حصوله في الذهن
المعلوم وثانيا وبالعرض هو الشيء من حيث هو حاصل في الذهن
اي العلم مع انه لا اختلاف بين العلمين بحسب التشخص لان
العرض انما يتشخص بالمحل وحصول كل علم لكل واحد من النفس
والحدس ممكن كما سبق ولا بحسب الحقيقة لان كل علم يمكن
ان يحصل بالنظر يمكن ان يحصل بالحدس فتامل قوله فالاولى
عليه اهون اه لان منشأ النظرية والبديهة على التعريف الاول
حال العلم اي الحصول في الذهن وهو لا يختلف فانه في نفسه اما
يتوقف على النظر او لا يتوقف عليه وعلى التعريف الثاني حال التعليم المحصل وهو

٥٥

يختلف باختلاف العالم فيجوز ان يكون تحصيل علم واحد شاقا
على النظر وغير شاق عليه باعتبار الدائمين قوله وبهذا المعنى
هو مراده وذلك بان يكون مراده من الحصول الوجود الى
اى الحصول للعالم وتوهم ان وجود العرض هو بعينه وجود لموضوعه
على ما صرح به الشيخ وغيره قوله بل القسمين اى وجهى النظر
عنوان القسم الثانى ومفهومه مخالف القسم الاول فانه
مفهومه فقط وخرج عنهما لا بنائى دخوله فى مفهومهما اذ
بين جزء الشئ وجزء مفهومه قوله والملاحظة توجه النفس
اعلم ان للنفس توجهين الاول التوجه نحو المجهول الذى فيحصله
والمتوجه اليه فيه حين التوجه مفقود يحصل بالحركة الفكرية
كما ان المتوجه اليه فى التوجه الحسى حين التوجه مفقود يحصل بالحركة
الملاحظة وهى التوجه نحو المعلوم المخزون فى الخيال الذى هو خزانة
او الحافظة التى هى خزانة الموهومات او العقل الفعال الذى هو خزانة

أشكال قوي هو ان النسيان زوال الصورة عن القوة المدركة
والخزانة مؤداه الذهول زوالها عن القوة المدركة فقط و
ان هاتين الحالتين تعرضان الكواذب المعقولات بحسب
انفسها تعرضان لها سواد قيها فيلزم ارتسام الكواذب
واجاب عنه المحشي بان شان العقل الفعال اختران الصور و
الحفظ والتصديق معا وفي اختزان الكواذب الحفظ
اي الحفظ على سبيل التصور دون التصديق ولا يخفى ان هذا
الكلام مع ابتنائه على خلاف ما عليه المحققون من انفكاك
التصور والتصديق بالعلم الحصولي والحادث ولو سلم
المغايرة بين الخزانة وبين ما هي خزانة له لا يتم ان الاشكال
هو في ما يأبى الذهول والنسيان على تصديق الكواذب من حيث
هو تصديق وما سنح لي ههنا هو ان الكواذب كما مر
المشوب بالوهم لا العقل الصرف كما تقرر عند هم ان الغلط



للنفس لتخرج بيان من معارضة الوهم اياها والعقل نفعا انه انما هو
مدركات العقل الصرف فلا يلتفت مما يرتسم الكواذب في العقل
الفعال بل في الحافظة التي هي خزانة للوهميات تامل قوله
والتفت اليه بها اه الملتفت اليه والصورة الحاصلة في علم لشيء
بالوجه مختلفان بالذات متحدان بالعرض فلا يجتمع فيه الملاحظة
وحصول الصورة حقيقة فالملاحظة يتخلف عن حصول الصورة
في علم الشيء بالوجه نظرا الى ذي الوجه وحصول الصورة يتخلف عن الملاحظة
فيه نظرا الى الوجه فبين الملاحظة وحصول الصورة عموم وخصوص من
وجه تحققا والجملة لاجتماع بينهما اذا كان الشيء والصورة متحدين
بالذات والافتراق بينهما اذا كانا مختلفين بالذات فافهم قوله كما في
معنى الحروف وغيرها كالنسبة التامة الخبرية والانشائية
والنسبة الناقصة الاضافية والتوصيفية قوله والعلم اه العلم ان الفكر يطلق
على ثلثة معان الاول حركة النفس في المعقولات سواء كانت لتحصيل مطلوب

اولا وبقابلية التخيل وهو حركتها في المحسوسات والثاني الحركة
من المطالب الى المبادي ومن المبادي الى المطالب اي مجموع
الحركتين وهذا هو الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزئيه الى النظر و
الحدس فانه انتقال من المطالب الى المبادي دفعة ومن المبادي
الى المطالب اعني مجموع الانتقالين على ما صرح به المحقق
النمط الثالث من شرح الاشارات وغيره والثالث الحركة
الاولى وهي بسا انقطعت وربما سادت ولحقت بالحركة
هذا هو الفكر الذي تقابله الضرورة فاذا كان الانتقال الاول
دفعيا والثاني تدريجيا يحصل نوع من الضروري لكنهم لم
في اعداده لكونه نادر الوقوع غير متحقق في العلوم على ما
في شرح الاشارات عن المعلم الاول وقد اصطلح المتأخرون
على ما يلزم الحركة الثانية فيسيروا الفكر بترتيب امور حاصلة
يوا الى تحصيل غير الحاصل ويرد عليهم ان كثيرا ما يقع الحركة

بدون الحركة الثانية فيلزم الواسطة بين النضج والنضج وهو النظر
الا ان يفسر الحدس بالانتقال من المبادي الى المطالب
دفعة سواء كان مع الحركة الاولى او بانتهائها ويجعل الحدس
مقابل الفكر بالمعنى الثالث مقابلة يشبه مقابلة الصافية
والهابطة نظرا الى ان الانتقال الاول انتقال من المعلول الى
العلة والثاني من العلة الى المعلول ثم القول بان النظر
كما يرادف الفكر بحسب كل معنى من معانيه او بحسب بعضها
وعلى كل تقدير ففيه اشارة الى تغاير اعتباري بينهما
باعتبار ملاحظة ما فيه الحركة معتبرة في النظر وغير معتبرة في الفكر
وربما يقال ان اطلاق الحركة ههنا على سبيل التشبيه
لان الحركة يقتضي ان يكون للمتحرك في كل ان فرض فرد
من المقولة التي فيه الحركة لا يكون ذلك الفرد له في الان السابق
والانات المفروضة غير متناهية فكذا تلك الافراد هي

ليست موجودة بالفعل لا جميعها ولا بعضها وانه يلزم تحصيل
الغير المتناهي بين الحاجزين على الاول والترجيح بلا مرجح على الثاني
ومن المعلوم انه ليس في الفكر الا علوم متناهية حاصلة بالفعل
سيما في الرجوع من المبادي الى المطالب وانت خبير بان الالتفات
والملاحظة عبارة عن حصول الصورة التي حصلت في الخزانة
المدركة بعد ما زالت عن المدركة فما فيه الحركة ههنا هذه الصورة
بهذا الاعتبار وهي امر يتجدد ولها افراد غير متناهية بالقوة
والامكان من حيث انها حاصلة في الخزانة امر ثابت ولها بالفعل
متناهية فالقول بنفي الحركة ههنا نشأ من قلة التفكر وفي الفكر
سبيل
انتقال المطالب الى المبادي ومن المبادي الى المطالب على
الترتيب فقد قوله واورد عليه انه هذا الايراد على تفسير النظر
بالترتيب فلا يشمل التعريف بالمعرف المقرر مع انه لا خلاف في امكان
بالمعنى المقرر والجواب انه لا ينضبط انضباط التعريف بالمرسوم بل للبصناعة
فيه

من خلل فلم يلتفتوا اليه فخصوا النظر بما هو مقصود فيه هذا معنى قول
الشيخ ان التعريف بالمفرد نزر خداج اقليم باقصا بحق الرابع
قريب من الصواب واما الاجوبة الثلثة الاول فلا يخفى ما فيها
من وجوه الاختلال ومن تلك الوجوه ان الوجه الذي علم به مع المطلوب
سابق على التعريف ولو كان معه يلزم طلب المجهول المطلق وايضا لا ترتيب
بينه وبين المفرد ولا ترتيب في المشتق لا بين الذات والصفة ولا
بين المشتق والقرينة الاول قوله ومركبة اه اعلم ان في المشتق اقوالا
مركب من الذات والصفة والنسبة وهو القول المشهور وذهب اليه
اهل العربية والثاني انه مركب من المشتق منه والنسبة فقط وذهب اليه
السيد قدس سره واستدل عليه بان مفهوم الشيء غير معتبر في
الناطق والا لكان العرض العام داخلا في الفصل ولو اعتبر ما يصدق عليه هو
لانقلب الامكان بالوجوب في ثبوت الضاحك للانسان مثلا فان الشيء الذي
له الضحك هو الانسان وثبوت الشيء لنفسه ضروري وانت تعلم ان مفهوم

مفهوم المشتق ليس فصلا بل يعبّر به عن الفصل وما ذكره
من لزوم الانتقال ففيه ذهول عن القيد الثالث انه معنى
بسيط لا ترى كيف اختاره المحشي وقال انه يعبر عن معنى الاسود
والابيض ونحوهما بالفارسية بسياه وسفيد ونظائرهما
ولا يدل فيه الموصوف لا عاما ولا خاصا والا لكان معنى قولك
الثوب ابيض التوب الشئ الابيض والثوب ابيض
وليس بينه وبين المشتق منه تغاير حسب الحقيقة فان الابيض
اذا اخذ لا بشرط شئ فهو عرضي ومشتق واذا اخذ بشرط شئ
فهو مرض ومشتق منه واذا اخذ بشرط شئ فهو ثوب ابيض مثلا
وانت خبير بان الامر لو كان كذلك لكان حمل الابيض على البياض القائم
بالثوب صحيحا وهو معلوم الانتفاء بالضرورة ومرايته تقوطيم الحرارة
اذا كانت قائمة بنفسها كانت حرارة وحارا والضوء اذا كان قائما بنفسه مضيئا و
فقد استبه عليه مفهوم المشتق بما يصدق عليه والحق ان معنى المشتق
بسيط

ينتزعه العقل عن الموصوف نظرا الى الوصف القائم فالموصوف
والنسبة كل منهما ليس عينه ولا داخلا فيه بل مشتاء عليه
وهو يصدق على الموصوف وربما يصدق على الوصف والنسبة
ولذلك عدل عنه وكأنه لبس النفس في حال النظر فعل في
كما يشهد به الوجدان السليم والترتيب في التعريف المشهور
ذلك وانكان المراد منه ما لحظة في نفسه معلوما كان
التعريف المشهور لكون المعلوم ما خوذا فيه بخصوصه
المقابل للمفهوم بالجهل المركب وانكان الماخوذ منه
الاعم ففيه اشارة الى وجه آخر للعدول وهو كما يتبه عليه
وهو قوله وقد يقع فيه الخطاء فان الخطاء هو عدم موافقة
الغرض قوله سيما وقد قيده بالغاية وهو قوله لتحصيل المجهول فان
الغاية لا يكون الا لما هو حاصل بالاختيار قوله ولا ينتقض بتعقل
المبادي المرتبة دفعة اه المراد بتعقلها تعقلها ان لم يستحضر

قوله اذ لا حاجة اليه في ان الرابطة الاسلامية لاحتياج وهذا
الحديث انما هو في جواب المعارضة المشهورة على بيان الحاجة
لا في نفس بيان الحاجة واعلم ان المنطق يشتمل على ثلثة اقسام ضرورية
كالحكم باحتمال المحمول للعموم ونظرية لا يقع فيه الخطأ كالحكم
بانعكاس السوالبة الكلية جزئية ونظرية يقع فيه الخطأ كالحكم بانعكاس
الموجبة الضرورية فانها تنعكس عند بعض المنطقيين ضرورية عند بعضهم
مطلقة وعند بعضهم ممكنة والمنطق عاصم بالنظر الى القسمين الاولين
قوله وانقضاه انت تعلم ان وقوع الخطأ بالفعل فكيف يستلزم احتمال وقوعه
في الفكر كليا او هو يستلزم الاحتياج بالفعل
بالطرق الفكرية وسوقها على الوجه الكلي ثم المنع الذي قبل التنزل على
كثير من النسخ الظاهر انه غير وارد فان التمييز يحصل بين العلوم
من العلم بالطرق سواء كان على الوجه الجزئي او الكلي والمنع الذي بعده
يضر اذا كان المراد من الاحتياج حقيقة واما اذا

٦٧

...حتياج ... الى التجوز فلا كما لا يخفى قوله قلت وقوع الخطأ

الخ أو وقوع الخطأ من الفضلاء المتصدين للاحتراز عنه يستلزم

نظرية جميع تلك الطرق او بعضها فيتجه منع الاستلزام على ما في

شرح المطالع فان البديهة لا يستلزم السعلومية قوله فيه نظر

وله جواب نقل عنه وجه النظر والجواب ما نقل ولعل النظر ان ما

ذكر لا يدل على عدم الاحتياج الى قانون بل الى العلم بالطرق الفكرية

مطلقا سواء كان ذلك العلم حاصلا من الجزئيات او الكليات ولا وخصوصية

خصوله من الكليات ملغاة في الاحتياج اليه وامتناع حصوله

من الجزئيات لا يستلزم ذلك كيف والمحتاج اليه من حيث انه محتاج اليه

يلزم ان يكون ممكنا فضلا عن ان يكون جميع انحاء حصوله ممكنا ولو سلم

فلا يلزم من الاحتياج الى قانون الاحتياج الى القانون المخصوص الذي هو المنطق فان

القانون العاصم ليس منحصرا فيه بحيث لا يمكن ان يكون غيره والجواب انا لا نعني

... اليه بل ما يترتب عليه العصمة ويصح ان يستعمل كلمة ما فيه حقيقة ...

ولو كان على الـ... وكان قوله ولا نعني ... امارة الى ... ويحمل

هذا المعنى متحقق في المنطق قياساً الى العصمة فتامل وبالله

السداد ومنه الهداية والرشاد قوله ما يبحث فيه اي بين فيه

الذاتية من حيث انها اعراض ذاتية له ومنسوبة اليه بالدليل

ويحمل هذه الاعراض بهذه الحيثية على موضوع مسائله

عليها فان البحث البيان ... هو بالا ... لا ... والتنبيه و

هو المحمول دون الموضوع وطريقة التوزيع على ... ائل فلا

صدق لتعريف على العرض الذاتي فان ما يلحق الموضوع لذاته او لما

يساويه يلحقه لذاته او لما يساويه ولا صدق على موضوع

فانه قد يكون مغايراً لموضوع العلم ومحموله عرضاً ذاتياً له

لان الحيثية معتبرة ههنا كما صرح به الشيخ وغيره قوله اي

اما بالنظر الى ان المرجع البيان ومحط البحث هو المحمول دون الموضوع

بالنظر الى الفرق بين محمول العلم ومحمول المسائل كما سيأتي قوله المستفاد

حمل مواطاة اذ الحمل المعتبر في المسائل هو هذا الحمل وذكر الشيخ
في الامثلة من قبيل التسامح صرح به السيد قدس سره في حاشية
شرح المطالع فالعرض بحسب اصطلاح فن البرهان غير العرض
بحسب اصطلاح قاطيغورياس كما ان الذاتي والموضوع
فيه غير الذاتي في ايساغوجي والموضوع في قاطيغورياس
واراد بالنسبي [illegible] الواحد والمتعدد والماخوذ مع حيثية
وغير الماخوذ معها اي مع الحيثية الزائدة على حقيقته
فلابد في كل علم من اخذ موضوعه مع حيثية لئلا يلزم اختلاط
العلم الاعلى والادنى اذ يبحث في العلم الاعلى عن الاشياء
من حيث الوجود فلو اخذ موضوع العلم الادنى شيئا على
الاطلاق لكان موضوعه مشتملا على جميع الحيثيات التي منها
الوجود وقد اشار اليه الشيخ في برهان الشفاء حيث قال موضوع
[illegible] يكون قد اخذ على الاطلاق من حيث هويته

وطبيعته غير منوطة بنفسها زيادة معنى ثم طلب عوارضه الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق لكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير ان يكون فصلا لنوعه ثم طلبت عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الحيثية مثل النظر في عوارض الاكم المتحركة ومما ينبغي ان يعلم ان الحيثية المعتبرة في الموضوع اما ان تكون علة للحوق الاعراض الذاتية ولا قيدا للمعروضات بل علة نسبت عنها قيدا لمعروضاتها في نظر ما كحيث الايصال في الموضوع المنطق ليس شرطا لعروض الجنسية والفصلية ونحوهما بل يكون متمما لعلتها الفاعلية ولا قيدا لمعروضاتها بان يكون لعلتها الفاعلية بل سببا للبحث او قيدا للموضوع في نظر ما كحيث البرهان وبهذا يظهر انه لا حاجة الى تمييز المسئلة المشتركة بين العلمين باختلاف

البرهانين على ما هو المشهور قال الشيخ في برهه



لا عرضا ذاتيا لذلك الشيء بل عرضا غريبا لانه احق بان يعد
من احوال الاعم او الاخص او المباين ويعرض له بعد عروضه
لما يساويه وان كان احق بان يعد من احوال ذلك المساوي
لكنه يعد من احوال الشيء لارتباط بينه وبين ما يساويه وعدم
انفكاك بينهما فما ينافي العرض الذاتي هو العارض لاجل الاعم
او الاخص على الوجه الذي ... الاعم او الاخص فالعرض
الذاتي يجب ان يختص بطبيعة المعروض من حيث هي ولا يتجاوز
الى الافراد لكن هذا القسم لا يبحث عنه لان المسائل هي القضايا
المتعارفة ويمكن ان لا يختص بطبيعة من حيث هي فيكون مساويا
او اعم واخص مطلقا او من وجه لجواز ان لا يكون هناك واسطة
اصلا او يكون مساويا له او اعم او اخص منه مطلقا او من وجه
وبحسب ما ذكرنا يظهر ان في تمثيل اللاحق بواسطة المساوي بالضحك
للانسان بواسطة التعجب اللاحق بواسطة ادراك الامور الغريبة …

فهو مسامحة لان المراد من الوسائط مفهوم ما ضرورة

ان المساواة وغيرها من النسب انما هي للمفهوم ولا شك ان مفهوم المتعجب

والمدرك ليس معروضا حقيقيا للضحك والمتعجب وما قال المحشي في حاشية

شرح التجريد ان كل مفهوم يصدق على فرد شئ فهو صادق على مفهوم لا بشرط

شئ لاتحاده معه فكانه اراد بمفهوم المفهوم الذاتي او اراد بالصدق على

ذلك المفهوم ما يشمل الصدق على سبيل الحقيقة او لا فلا يخفى انه

لا يصح كيف ومناط الصدق هو قيام مبدأ الاشتقاق بالموضوع والتحقيق ان

الامر المساوي ههنا من حيث نفس مفهومه عرض ذاتي ومن حيث انه ماخوذ

مع الطبيعة الانسانية ومتحد معها اولا بالعرض معروض لعرض ذاتي

آخر فالتعجب من حيث هو لا بشرط شئ عرض ذاتي ومن حيث هو ماخوذ مع الطبيعة الانسانية

ومتحد معها معروض للضاحك فليتامل قوله على ما ذكره المتاخرون متعلق

بتفسير الموضوع فان الشيخ فسر موضوع الصناعة في الشفاء بما يبحث فيها عن الاحوال المنسوبة

اليه وعلى هذا يحتمل ان يتعلق بتفسير العرض الذاتي وحده وبتفسير الموضوع ايضا

جمهورهم اشار الى خلاف بعضهم حيث زعموا ان ما يتميز

لجزئه الاعم عرض ذاتى له اى خلاف المتقدمين فان الشيخ قد

وصف هذا التعيين فى برهان الشفاء بانه اشد تحقيقا له او

يجعل عنه او بان يجعل جزء موضوع المسئلة كما يقال

تفسد وتتبدل باخرى صرح به المحقق الطوسى رح فى شرح الاشارات

قوله ما يعرضه لامر اعم اه اما يعرضه بواسطة امر اعم وا

فى الشيء على احد القسمين او واسطة فى العروض لتسران

ذلك الا فى العموم عن موضوع العلم لئلا يكون فى العلم عن العرض

الغريب البحث عما هو عرض ذاتى لنوع موضوع العلم النوع منه الذى

والحاكم فى النظر عن العرض الغريب لكونه لامر اخص لكنه فى الحقيقة يبحث عن

العرض الذاتى بناء على الفرق بين مجموع العلم ومجموع المسئلة فهذا الشرط انما هو على تقدير

واما تعلق المسائل بعرض الموضوع عن البحث عن العرض الغريب فلا اليه خرج قوله

عرض الذاتى هٰهنا اربع صور الاول ان يجعل عرض الذاتى لموضوع المسئلة يثبت له العرض

العرض الذاتي كقولهم كل حركة ينطبق على الزمان والثانية ان يجعل
العرض الذاتي موضوع المسئلة ويثبت له ما يلحقه لامر اعم كقولهم
كل حركة تنقسم الى غير النهاية والثالثة ان يجعل نوع العرض
الذاتي موضوع المسئلة ويثبت له عرض ذاتي ومثاله ما ذكر
فان المتحرك بالحركتين المستقيمتين نوع العرض الذاتي والسكون بينهما
ويثبت
عرض ذاتي له والرابعة ان يجعل نوع العرض الذاتي موضوع المسئلة
له ما يلحقه لامر اعم كقولهم كل حركة بطيئة لا يتخلل السكون بينهما
او عرضا
وبالجملة قد يكون موضوع المسئلة موضوع العلم او نوعه او جزئه
وهو
ذاتيا له او نوعه او عرضا ذاتيا لعرض ذاتي او عرضا ذاتيا لنوع
العلم او عرضا ذاتيا لنوع عرض الذاتي ويكون محمولها عرضا ذاتيا له او نوعه
عرضا ذاتيا لعرض ذاتي او عرضا ذاتيا لنوع موضوع العلم او عرضا ذاتيا
لنوع العرض الذاتي وربما يكون موضوع المسئلة موضوع العلم مع العرض الذاتي
ونوع موضوع العلم مع العرض الذاتي ونوع موضوع العلم مع عرضه الذاتي

لما يقال الجسم المتحرك يجتمع فيه اقتضاء قسري وطبيعي معا وهل

الحيوان والمتحرك يخلو عن ارادة وهل الحيوان المرتعش يتخلف عن ارادة

المتحرك وهل بطوء الحركة بتخلل السكون لحاصل ان المدار على

ان لا يكون البحث خارجا عن موضوع العلم واعراضه الذاتية المنسوبة

اليه قوله وقد نص الشيخ الخ لا خلاف في ان ما يعرض الشيء لامر

اخص عرض غريب ولا في ان ما هو عرض غريب لموضوع العلم بسبب

الى الموضوع ولا يبحث عنه في العلم فالاعراض الذاتية في تعريفات

الموضوعات هي الاحوال المنسوبة وذكرها بعدها للبيان واما

العوارض الذاتية في تعريف المسائل فكان المراد منها العوارض

الذاتية الشاملة لافراد المعروض على الاطلاق فان العارض الذاتي

منه ما يشمل افراد المعروض على الاطلاق كالتحيز للجسم ومنه ما يشملها على

التقابل كالزوجية للعدد فقال بهمنيار في التحصيل لو كانت

الاعراض الغريبة يبحث عنها في العلوم لكان يدخل كل علم في كل علم

وصار النظر ليس في موضوع مخصوص ولكان العلم الجزئي علما كليا ولما
كانت العلوم متباينة قوله او مبني على الفرق اه حاصله ان موضوع العلم
كما يكون عين المسئلة وغيرها كذلك محمول العلم يكون عين محمول المسئلة وغيرها فهو كل جسم له
وكل فلك لا يقبل الخرق فهو على تقدير الغيرية مفهوم مردد بين محمولات
المسائل المتقابلة اى امتناع الخرق وسقابله مثلا من الاحوال
لموضوع العلم والمبحوث عنه في الحقيقة هو محمول العلم وانت تعلم
السفهوم المردد بين امتناع الخرق وسقابله مثلا من الاحوال
الاعتبارية وما يبحث عنه على ما يحكم به الضرورة هو احوال حقيقية
قال الشيخ في برهان الشفاء الاعراض الغريبة لا يجعل مطلوبا في مسائل الصنائع
البرهانية وتحقيق المقام ان المعتبر في موضوع العلم نفس الطبيعة من حيث هي
لا من حيث العموم والخصوص فما يلحقها من حيث العموم والخصوص فهو عرض
لها من حيث هي وان كانت عرضا غريبا لها من حيث العموم والخصوص
مثلا موضوع

العلم الطبيعي هو الجسم من حيث هو لا من حيث العموم والخصوص فما
يلحقه من حيث العموم كالتحيز او من حيث الخصوص كالقوة اللامسة اعراض
ذاتية لطبيعة من حيث هي وان كانت اعراضا غريبة لطبيعة التامة
والخاصة فالعارض لا مر اخص ان اعتبر اتحاد ذلك الاخص مع
معروضه ولو بالعرض فهو من الاعراض الذاتية وان اعتبر خصوصية
الاحوال العارضة له من حيث الخصوصية فهو من الاعراض الغريبة
وهذا لا يجري في العارض لامر اعم فان الاعم يوخذ مبهمة
مع الاخص بالذات وبالعرض والاخص ليس كذلك فتامل جدا
او يقال ان موضوع العلم الطبيعي هو حقيقة الجسم الطبيعي مثلا من حيث انها
سارية في الافراد جميعها او بعضها فيجب في العلم عما هو عرض ذاتي
لموضوعه بهذه الحيثية فبعض اعراضه الذاتية يلحقه من حيث هو ساري في جميع الافراد
كالخبر الطبيعي والشكل الطبيعي بعضها من حيث هو ساري في بعض الافراد
كالقوة اللمسية وامتناع الخرق فما ظن انه عارض لامر اخص هو ليس عارضا لامر اخص بل

حاشية دبية صفحه جب ر م ميرزا

حروف لان حمد ومدح واحد لا فرق فيهما الا بتقدم بعضها وتاخر البعض يعني او تقدم الحاء في المدح عن الميم يكون بعينه لفظ الحمد وبالعكس عن الدال في الحمد يكون بعينه المدح من هذه الجهة هما اخوان لا من حيث المعنى وعند البعض الفرق بين المدح والحمد باعتبار الممدوح والمحمود فان الحمد لا بد ان يكون المحمود فاعلا مختارا ولهذا لا يخص الحمد بذي الحي والعالم بخلاف المدح كما علمت في المثال المذكور يعني ان الحمد لا يكون الا على الجميل الاختياري ان صاحبه لا يكون الا مختارا ومثال المولو على التقدير يدل على التغاير بين المدح والحمد بأحد هذه الوجوه فالتعبير بالوجه المذكور سابقا في حيز الخفاء فتفكر امولودي سبين

حاشية صفحه ۱۸ ملا جلال

اما قيل من انه اذا كان الفصل اعم بحسب المفهوم والجنس اعم بحسب الصدق بحسب المفهوم كان المجموع المركب منهما اعم بحسب المفهوم فيكون الحد مشتملا على القرينة المخصصة ايضا فيلزم اعتبار العرض فيه قيد وقد يكون كل واحد من الاجزاء اعم من الاخر بحسب المفهوم لا يستلزم كونه

حاشية باقية صفحه ۳ ميرزا هدبرد

متعلقة وكذا التصور له اعتباران اعتبار حيثية ما هو في نفسه مع العوارض الذهنية وهو بهذا الاعتبار علم واعتبار نفس ذاته مع قطع النظر عن العوارض الذهنية وهو بهذا الاعتبار موجود ذهني فالتصور ان اخذ مع العوارض الذهنية وجد وقيامه به فحدث هيئة تركيبية خارجية لان هذه المرتبة موجودة بوجود حقيقي وهذا الوجود الخارجي في ترتب الاثار وان اخذ مع قطع النظر عن العوارض الذهنية واعتبر وجودا فحدث هيئة تركيبية ذهنية لان هذه المرتبة من الوجودات الذهنية عنده وكذا الهيئة التركيبية التصديقية ان اخذت مع العوارض الذهنية واعتبر قيامها بالذهن فهي موجودة بوجود حقيقي وهذا الوجود الخارجي في ترتب الاثار وان اخذت مع قطع النظر عنها فهي موجودة ذهنية وبالجملة ان اخذ معلوم التصور والتصديق مع الوجود حدث هيئة تركيبية ذهنية على رايه وان اخذ علماهما مع الوجود حدث هيئة تركيبية خارجية على رايه واذا عرفت هذا فنقول لكاسب والمكتسب بما هما العلم التركيبية

الله عليه

في مبدئه فيلزم الاستحالة فعلى هذا فسد لان جعل المبادي تفصيلا غير لازم كيف والكواكب من جملة المعدات لا يجب اجتماعها مع المعلولات فلا يلزم احضارها حين حصول المطلوب لكن لا تبتني الاستدلال على لزوم الاستحالة المذكورة بل على انه لو تسلسل السلسلة الى الكائنات لزم التسلسل في جانب المبدا وهو باطل فان عدم هذه السلسلة باسرها جائز لعدم كون الباري عز وجل جاعلا لواحد من احاد هذه السلسلة فلو فرض عدم هذه السلسلة لما لزم محال واذا جاز هذا النحو من العدم لم يكن شيئا من احاد هذه السلسلة واجبا لان الواجب يستحيل عدمه ...

لی فی هذا المقام من الله الفضل والانعام قوله فانقلت لاخا
لا ذ ت اه مبنی السوال علی توهم ان الاشکال فی العارض الاخص
الجواب ان الاشکال انما هو فی العارض لامر اخص فان ما یلحق الشیٔ بعد
تخصیصه نوعا لیس عرضا ذاتیا لذلک الشیٔ علی ما صرح به الشیخ وغیره
وقد عرفت ان المعتبر فی موضوع العلم نفسه من حیث هو لا من
حیث الاطلاق ولا من حیث الخصوص فما یلحق الشیٔ بعد التنوع
وان لم یکن عرضا ذاتیا لذلک الشیٔ من حیث الاطلاق لکنه ربما
یکون عرضا ذاتیا له من حیث هو وان المعتبر فی موضوع العلم حقیقته
من حیث انها ساریة فی الافراد کلا او بعضا وما یلحق الشیٔ بعد
التنوع ربما یکون عرضا ذاتیا من حیث السریان فی بعض الافراد
وان لم یکن عرضا ذاتیا له لا من هذه الحیثیة قوله للمستقیم والمنحنی
وذلک لان اختلاف اللوازم یستلزم اختلاف الملزومات فالمستقیم نوع واحد
والمنحنی انواع مختلفة باختلاف الاشکال من حیث الفرد باختلاف الکل والفردیة قوله

٧٩

بل انما اخرجه عن القسم المختص على الاطلاق اى عن القسم الذى له
خصوصية واختصاص بالمعروض على الاطلاق لا مع المقابل
ومن حيث القسمة قوله والقسمة المستوفاة الاولية اه العرض
الاولى يطلق على العرض الذاتى وعلى ما يلحق الشئ لذاته وعلى
ما يلحق الشئ لا لامر اعم والاستشهاد انما يتم اذا كان المراد الاول
قال الشيخ فى هذا الفصل الاولية فى هذا الموضوع هو ان يكون الشئ
محمولا على الاعم من الذى قيل انه له اولا قوله واما العوارض لا تكون
نفسه للجنس اولية اى اذا اعتبر ذلك الجنس لا بشرط شئ فانه اذا اعتبر
من حيث هو لا بشرط شئ ولا بشرط شئ يكون العوارض اولية
ايضا فالفرق بين العوارض بحسب القسمة الاولى والعوارض بحسب القسمة
الثانية بالاولية واللا اولية انما هو اذا اعتبر الجنس لا بشرط شئ وقد
وضع الشيخ ههنا قانونا وقال القانون ان تمتحن وتاخذ طبيعة
مخصوصة مثل عدد ما وجسم ما فان امكن ان يكون ذلك الحال لا يعرض له

الامران في حالين فعروضهما اولى وعند هذا الامتحان يكون جسما

يصلح لان يتحرك وان يسكن ولا يعد ما يصلح لان يكون زوجا وفردا

فاذن طبيعة الجسم كافية لان تتصورها وقد عرض لها الامران قبل ان

تتصور فصل وليس طبيعة العدد كافية ان تتصورها وقد عرض لها احد

الامرين فيما لم يفهم البتة في الذهن فصل قوله تصريح بان العدد الشامل اعم

التقابل مطلقا سواء كان من قبيل الحركة والسكون او الزوجية والفردية

من الاعراض الذاتية مسامحة وفيه انه لو سلم ان المراد بالاولى مطلق العرض

الذاتي فلا نسلم ان مسامحة لما عرفت ان الزوجية والفردية مثلا عرضان ذاتيان

باعتبار وعرضيان غير ذاتيين له باعتبار آخر قوله وايضا قد سقط

اه جواب آخر عن السوال الاول لا عن السوال الثاني ولو سقط

في السوال قوله اعني محمولات المسائل لم يتوجه هذا الجواب ولحق

ان محمولات المسائل مع قطع النظر عن سبقها بالاتها اعراض

الشارح موضوع العلم من حيث العموم والخصوص او الحقيقة في الافراد

او بعضا على ما سبق من التحقيق وتلك المحمولات بعضها يشتمل
افراد موضوع العلم على الانفراد وبعضها يشتمل على سبيل البتات بل
بانيكون هو مع مقابله شاملا لاسواء وقع ذلك المقابل محمولا
اخر لتعلق الغرض العلمي به او لم يقع لعدم تعلق الغرض
قال الفارابي في تعليقاته العلم الطبيعي له موضوع يشتمل على
الطبيعيات ولنسبته الى ما تحته كنسبة العلوم الكلية الى
الجزئية وذلك الموضوع هو الجسم بما هو متحرك او ساكن و
عنه فيه هو الاعراض اللاحقة من حيث هو ذلك لا من حيث هو
جسم فلكي او عنصري ثم النظر في الاجسام الفلكية والاسطقسية
اخص فان النظر في موضوع هذا الجسم وهو مخصوص لا الجسم المطلق ثم يقع ذلك النظر
اخص منه هو النظر في الاجسام الاسطقسية ما خوذة مع المزاج وما يعرض
من حيث هي كذلك ثم يتبع ذلك النظر فيما اخص منه وهو النظر في الحيوان والنبات
وهذا ينجم العلم الطبيعي له بحسب المضاف اعني بقابل التضاد العدم والملكة

جميع

دون التضايف والايجاب والسلب لانه يمكن اجتماع المتضائفين ولو

من جهتين فالتضايف من حيث هو تضايف لا ينفع التسول

المقابل للايجاب ليس عرضا اذ السلب البسيط ليس له عروض بل

وكون التقدم والتاخر ونحوهما اعراضا ذاتية للموجود المطلق

هو موضوع العلم الالهى لا يقتضى عينية التضايف لان كلا منهما

شامل لافراد الموجود ثم العدم المقابل للايجاب يقال له العدم

والعدم المقابل للملكة يقال له العدم الخاص نظرا الى

ان الاول عدم الشيء مطلقا والثاني عدم الشيء في موضوع

قابل لذلك الشيء كما يقال للاول عدم فقط وللثاني عدم

ثبوت نظرا الى ان الاول سلب الثابت والثاني السلب الثابت

فلفظ خصوص وقع ههنا بمعنى الخاص ولفظ فقط قيد للسلب

ومع ملاحظة معنى الى فان المقابل للشيء المستقل لا يكون

لا مع ذلك نسلب دون العكس واما كلمة الى فلغاية

الحكم الذى هو الخلو فان الخلو التام عن الشئ هو الخلو عن ذلك الشئ

وعن مثله ويحتمل ان يتعلق بالوصول ونحوه على المتضمين المراد بالمثل

المثل العارضية والحاصل ان العرض الذى يخلو الموضوع عنه وعن

المماثل له فى العارضية عرض غريب لعل الوجه ان يكون ذلك العرض

مع الموضوع ولا يكون من شأنه عروضه له فتأمل قوله

بالاعراض الذاتية اه هذه الاعراض الثانية اعراض ذاتية لا نوا

المقسم فقط على ما ذهبت اليه ولنفس المقسم ايضا على ما ذهبنا

والتتمة اليها على تقدير التقابل بين الاربعة فتأمل بقيد الحصر والشرطية

وعلى تقدير عدم التقابل لا يفيد الا غير لا سلوب وترك اداة الحصر

على ذلك التقدير قوله موضوع المنطق اه ذهب المتقدمون الى ان موضوعه

المعقولات الثانية من حيث انها يوصل الى مجهول وعدل المتأخرون

الى ذلك لان كثيرا مما يبحث فيه المنطقى عن نفس المعقولات الثانية

كالذاتية والعرضية والمبحوث عنه فى العلم هو احوال الموضوع لا نفسه

لا بحث في المنطق عن المعقول الثاني من حيث هو معقول ثان

بل من حيث هو من احوال معقول ثان اخر مثلا يبحث عن الذاتية

والعرضية من حيث انهما من احوال الكلية التي هي من المعقولات الثانية

من المعلوم التصوري في التصديقي مفهومهما لا يصلح لان يبحث عنه

حيث لا ايصال على الوجه الكلي وكذا ما صدق عليه من المعقولات الاولى

كما يظهر بالتامل الصادق فلابد ههنا من رجوعهما الى المعقولات

الثانية ومما ينبغي ان نعلم ان المعقول الثاني وهو ما يكون الذهن

شرطا في عروضه على قسمين الاول ان لا يكون الذهني

شرطا لعروض كالوجود والشيئية ونحوهما والثاني ان يكون له شرطا كالكلية والجزئية

ونظائرهما وموضوع المنطق هو القسم الثاني منه بل يبحث عن الايصال

اي يبحث عن الموصل البعيد في التصورات والتصديقات كالجنس والفصل

والصغرى والكبرى وعن الموصل القريب في التصديقات فقط كالمقدم والتالي من حيث الايصال

بما يتعلق الحجة بالتقسيم كما سنبحث ولو جعل البعيد سوى الفصل ونحوه صلح البعيد في التصورات ليس بعيد

٨٥

قوله حتى يكون قولهم آه المقصود ارجاع محمولات
المسائل الى احوال الموصل القريب فلا يتجه انه لا
حاجة الى ذلك، فان موضوع المسئلة قد يكون
جزء موضوع العلم كما مرّ مع ان ما صدق عليه الجنس
جزء لما صدق عليه الحد كالحيوان في الحيوان الناطق لا
مفهومه لمفهومه وموضوع المنطق انما هو المفهوم
من حيث الانطباق على الافراد قوله ثم جعل
موضوع الطب بدن الانسان اشار الى ان بعضهم
جعل موضوعه بدن الانسان والاغذية والادوية جميعا

تمت

از نتائج افکار محمد رضی الدین

چو میرزاده ملا جلال طبع نمود | جناب میر محمد حسین ...
زسال طبع همی گفت از رضی تمت | چه خوب نوشته مطبوع شد ملا جلال
۱۲۶۴

۸۶

مزیل الاغلاط ملا جلال و میر زاہد مع حواشی ہردو

غلط نامہ متن ملا جلال

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲	۱۰	الحمد لله	الحمد لله
۴	۱۱	رحمه	رحمه الله
۷	۱۲	من اعلام	ای ہذا الکتاب
۱۰	۱	المخصوصة اوالمعانی	المخصوصة اوالالفاظ المخصوصة باعتبار
×	×	×	ولا التهاعلى [illegible] المخصصة اوالمعانی
[illegible]	۲۰	المحتمة	المحتملة
〃	۶	فیماسواء	فیما سوی
۱۲	۲۰	فی البهتة	الی البدهة
۱۶	۸	والبدهیة	والبدهة
۲۴	۵	فی شاعل	فی شامل
۵۷	۵	وشان	شان
۵۹	۱۲	الحرکة الثانیة	الحرکة الثانیة
〃	〃	الفکر	الفکر
۶۱	۵	والملاحظة	والملاحظة
۶۲	۲	بالجواب	فالجواب
۶۴	۶	کان	کان آه
۶۵	۸	علی ان لو کنت	علی انه لو کنت
۷۴	۳	التعین	التفسیر
۸۱	۴	عرض لها	عرض له
〃	۵	عدل شامل	عدل شامل

غلط نامہ متن میر زاہد

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۹	۱۰	الظرفیة	الظرفیه
۲۰	۶	للرام	للمرام آه
۲۷	۲	من حیث ان	قوله من حیث ان
۲۱	۸	کانت	وکانت
۳۹	۷	الی البدیة	الی البدیهة
۴۶	۳	الفرد	المفرد
۴۸	۳	الموقوف	موقوف

غلط نامہ حاشیہ ملا جلال

صفحہ	حاشیہ	سطر	غلط	صحیح
۲	۱	۴	وحملها	وحملها
〃	۴	۱	لم اجد	لم اجد
〃	〃	۶	انفاقبل معه	قبل ان
۳	۱	۲	یحویه	یحویه
۴	۴	۹	شیی	شیئ
〃	〃	۱۷	متغیر والبدیهة	بر فی البدیهة
۵	۳	۱	[illegible] معه	موافقة
۷	۴	۶	لاتساعد	لایساعدهما
۵	۵	۲	فی النتیجة	فانه نتیجة
۶	۱	۹	لا ابتداء الغیر	لا ابتداء الغیر
〃	〃	〃	بلا کلفة	بلا کلفة
〃	۲	۱۵	لماعرفت	ماعرفت
〃	۳	۱۷	اشارة فطاة	اشارة اخفاة
۷	۲	۸	والوصفیة	اوالوصفیة
〃	۶	۶	تقدیره اضطرا	تقریره اضطرا
۱۰	۱	۱۷	العاصمة من تلک	العاصمة المذکورة من تلک
〃	〃	۲۸	والتی وتجه	التی هو
۱	۲	۲۴	لاعتبارنه	الاعتباریه
۲۰	۱	۱۱	اصلا	
۲۲	۷	۳	قطرالیها	[illegible]
〃	〃	〃	والابعد	الابعد
۲۳	۴	۶	شامل التقابل تسمین	شامل التقابل علی سبیل الاطلاق [illegible]
×	×	×	×	عرضا الی التقابل علی سبیل التقابل
۲۴	۱	۴	الی المبحث	الی اصل المبحث
〃	۵	۹	ان تمام	الا تمام
۲۰	۵	۶	یدل علی انه	یدل لفظا هره

غلط نامه حاشیه میرزاهد

صفحه	حاشیه	سطر	غلط	صحیح
٢	١		اختیار المص	اختار المص
〃	〃	٦٦	لوجود ما	لوجود فرد ما
٣	٢	٣	هو علیه المدح	هو علة المدح
٤	٢	٦	والممدوح علیه	والمحمود علیه
〃	〃	١١	الاختیاریة	اختیاریة
٥	١	٢٤	فی صلة	فی ضمنه
٨	٣	٩	لولا یفهم	لولاه لم یفهم
〃	٤	٥	لغة الحجاز	لغة الحجاز
[illegible]	٥	٢	ولا یفهم	انه لا یفهم
[illegible]	٤	١	بات [illegible]	بابت [illegible]
〃			فرق	ومخزن
〃			ابتداء الغیة	ابتداء الغیبة
〃	٥	٢	لما ان الکتاب [illegible]	[illegible] ان ثانی بغیر
١٣	١	١٨	والکتاب [illegible]	والکتاب کثیرة
[illegible]	٥	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٤	٣	٨	ان لا لفاظ	ان للالفاظ
١٥	٥	٥	سنی	بنی
〃	〃	٨	سفاتیح	سفاتح
١٦	٤	١٠	للاشارة	الاشارة

صفحه	حاشیه	سطر	غلط	صحیح
١٦	٥	٤	ملاحظة	یلاحظ
١٧	١	٨	المحولیة	المجعولیة
〃	〃	١١	المستبصر	المستبصر
〃	٢	٥	الحد	متحد
١٨	٢	٧	العرف	المعرّف
١٩	٣	〃	من جهة بحسب الصدق	من جهة الذی یستدعی الانفراد [illegible]
×	×	×	×	[illegible]
×	×	×	×	[illegible] العموم من وجه بحسب الصدق
٢٠	[illegible]	٤	کما الظم	کما هو الظاهر
〃	٢	٣	من التهدید	من التقریب
〃	٧	١٣	قیود المعطوف	قیود المعطوف علیه
٢١	٣	٣	فبدء ثمّ	فیرجع
〃	٥	٨	بحاله	بحاله
٢٢	٢	٥	اعتبر	المختصر
٢٣	١	٧	المدعنة	المذکورة
[illegible]	٠	٦	بینهما	بینهما
〃	٣	١٢	من مقام الشمول	مقام الشمول
〃	٤	[illegible]	اهل	الکل
	〃		اعتبرة	المعتبرة
٢٥	١	٢	ومن یعرف	اهل العرف

صفحه	حاشیه	سطر	غلط	صحیح
٢٥	٢	١	الی قصده	الی للمن قصده
٢٦	٢	٨	ولا ترد	ولا یرد
〃	٣	٣	فی المطول یصح	فی المطول بالتوقف یصح
〃	٤	٨	لم یتیسر به	لم یتیسر له
٢٧	٤	٧	ما هو لعینه	ما هو عینه
٢٨	٣	١٣	ولا مخلص بانکار	ولا مخلص الا بانکار
〃	[illegible]	١٢	یرد اعلی	یساوی [illegible]
〃	[illegible]	١٣	قال الاضافة بقدر المطابقة	فان الاضافة یفید المطابقة
٢٩	٣	٢٦	التحقق بها	التحقق لها
〃	〃	٢٩	افراداتها	افرادا لها
٣٠	١	١٣	هو موجر	هو فی موجر
〃	〃	٥	اذ حصلت	اذا حصلت
〃	٢	١٠	منها [illegible]	منها وجها مستقلا
〃	٤	١	لیسمی صورة	لیسمی صورة
〃	〃	٣	١٢ مولوی [illegible]	١٢ مولوی [illegible]
٣٢	١	١٥	الانسان	للانسان
٣٤	١	٤	فان العلوم	فان المعلوم
〃	٤	١	قوله صلو	قوله محموله
٣٥	١	٨	ینکشف	وینکشف به
〃	〃	١٦	عن احاطة	عن احاطة

صفحه	سطر		غلط	صحیح
٣٥	١٣	٣	اذ اف للصفة الذهنية	خلاق للصفة الذهنية والخارجية لانه
″	″	١٠	مشاء الكثرة	نشاء الكثرة
″	″	″	ذاته	ينافي المقصود
″	″	٣٠	على الذات	عين الذات
″	″	″	ابهنى الى	الهنى الى
٣٦	١	٢١	فالقضاء	فالقضاء
″	″	٦٣	بتفسير	بنفس ذاته
″	″	٦٤	اذات الواجب	ذات الواجب
٣٧	٢	٦	ولا يصر عدم	فلا يضر عدم
٣٨	٢	١٤	هو العام	هو العلم
″	″	″	المتجدد بالذي	المتجدد والذي
″		١٢	يصدق الموجبة	يصدق موجبة بصدق الموجبة
٣٩	٣	٢٠	النقيضين	النقيض
٤١	١	٥	ماخوذ	الاول مأخوذ
″	٧	٧	على ما ينتفي	انتفى ما ينتفي
٤٢	١	٩	معنى القضية	بمعنى القضية
″	٢	″	المساحة	المسامحة
″	٣	٧	عين بالقضية	عين القضية بالقضية
٤٣	٣	٤	المتعلقة به	المتعلقة بالقضية
٤٤	١	١٢	ولا بالاعتبار	وبالاعتبار
٤٨	١	١	وتفصيله لما	وتفصيله انه

صفحه	سطر		غلط	صحیح
٤٨	١	٨	فسلابد	فلابد
″	″	١٦	وجه	وجها
″	٣	٧	دعوين مستقلين	دعوين مستقلتين
٤٩	١	٣٨	وجوب	سن وجوب
″	″	٤٩	كنهًا	كنهها
٥٠	١	٢٤	لوجه	بوجه ما
٥١	١	١٤	فلايلزم	فيلزم
٥٣	١	٤	ماكلواحد	لاكلواحد
″	٢	٥	الثانى	الثانى
٥٥	٢	١	وما يترتب	كيف ما يترتب
″	٣	٩	الاغواض	الاعراض
٥٩	١	٣	حركة ونفس	حركة النفس
″	٧	١	قوله وهذا	قوله اذا
″	″	٩	رفعة	دفعة
٦٠	٣	٧	يشبهه الصعود	نسبة الصعود
″	″	″	يشبهه الهبوط	نسبة الهبوط
″	٥	١٢	زمان	زماني
″	″	١٨	هي موجودة	ثم هي موجودة
″	″	٢٠	ليلتفت	فليلتفت
٦١	٢	٧	متوجه	يتوجه
٦٤	٥	٩	...	...

صفحه	سطر		غلط	صحیح
٦٥	٢	١٦	والاستناد	والاستناد
″	″	٤	فالقائلون	فالقانون
″	″	٤	قوله ينفسم الى اقسام الاول منها	قوله ينقسم الى اقسام الاول منها
″	″	″	x	x
٦٨	٤	١٤	اعراض لها	اعراض ذاتية لها
″	٥	٤	مثل الاول	مثل للاول
٦٩	٢	٤	كما يوجد	لما يوجد
٧١	١	٢	لاينزاد	لايراد
″	٦	٧	العرض حق بالعد	العرض احق بان يعد
″	″	″	او الماس	او الماسين
٧٤	٢	١١	طامه	كلامه
٧٥		٧	ويثبت	ويثبت ا
٧٦	١	٨	به البيان	الابيان
٧٧	٢	″	اختيارية	اعتبارية
″	″	٩	لاختراع المحض	باختراع المحض
٧٨	٢	٦	افراد عرض	افراد العارض
٨٠	٣	١٦	١٢ مبين	١٢ عبد المعطى
٨٣	٨	٥	يعني فقط	لمعنى فقط
٩٥	١	٣	ان ان مفهوم	ان مفهوم
٩٦	٢	١٤	الترجيل	الزجيل

تمت من ذيل الاغلاط

۱۶۰

2

آخری درج شدہ تاریخ پر یہ کتاب مستعار
لی گئی تھی مقررہ مدت سے زیادہ رکھنے کی
صورت میں ایک آنہ یومیہ دیرانہ لیا جائے گا۔

۲۹۱۲

کتب خانہ

جامعہ عثمانیہ

۱۔ [illegible]

۲۔ [illegible]

۳۔ [illegible]

۴۔ [illegible]

۵۔ [illegible]

۶۔ [illegible]

۷۔ [illegible]

۸۔ [illegible]

۹۔ [illegible]